



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة و جباية معمقة

تحت عنوان

دور التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي

–دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت–

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر اكايمي

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

إعداد الطالبتين:

رئيسا

الأستاذ(ة): بن صابر أسماء

بن شيبان شيماء

مشرفا

الأستاذ(ة): مبسوط هوارية

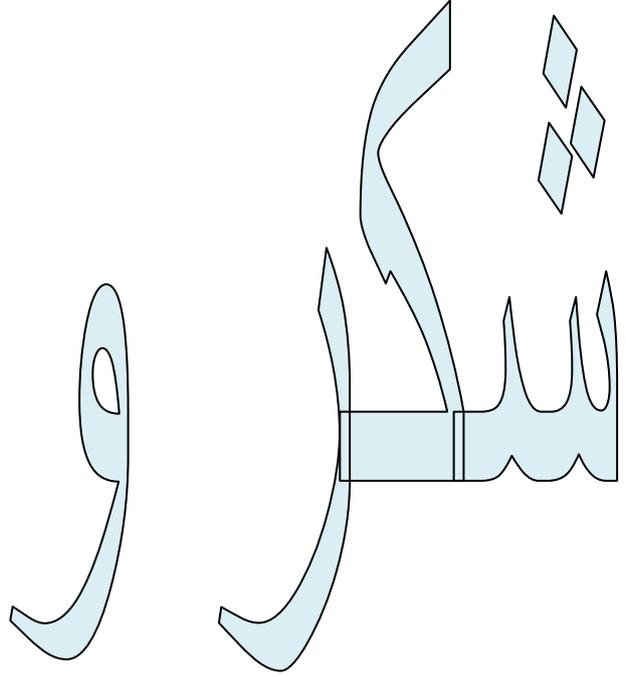
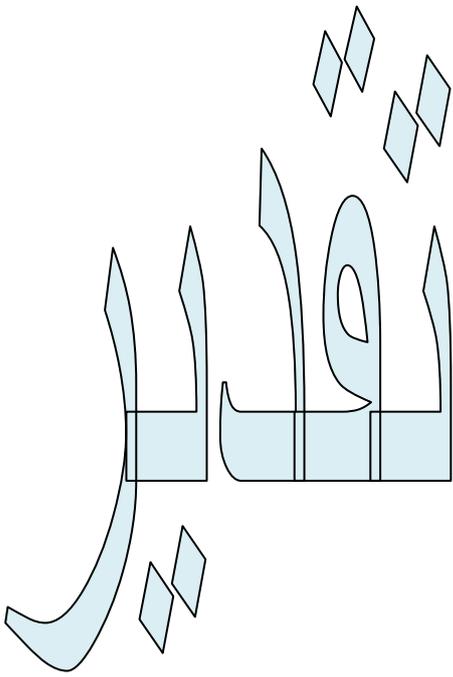
بن شيبان أسماء

ممتحنا

الأستاذ(ة): بوغازي إسماعيل

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و تقدير

الشكر و الحمد لله الذي من علينا ووقفنا لانجاز هذا العمل، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد رسول الله .

نتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير و الاحترام لأستاذتنا الفاضلة مبسوط هوارية، التي كانت خير سند لنا في انجاز هذا العمل المتواضع بأرائها السديدة و نصائحها الحكيمة عسى الله أن يرزقها ثوابا عظيما .

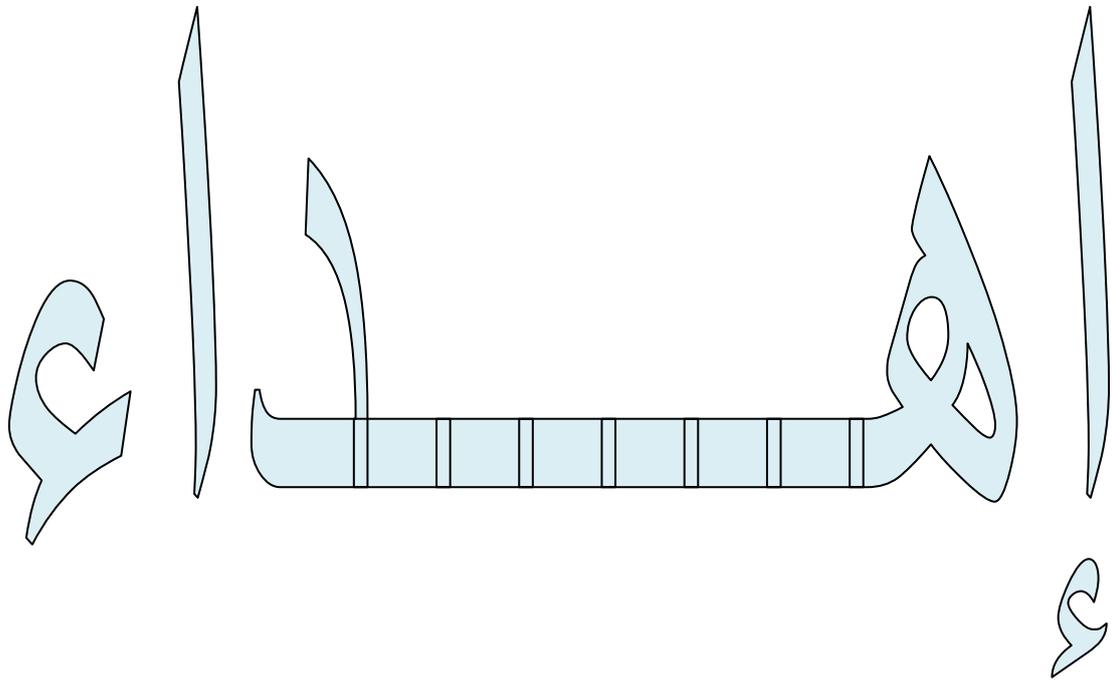
كما نتقدم بالشكر و الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم و بصدر رحب مناقشة هذا العمل و بذل الوقت و الجهد في التدقيق و إثراء هذه المذكرة شكلا و مضمونا.

الشكر لعمال و أساتذة الجامعة بلحاج بو شعيب بعين تموشنت .

و جزيل الشكر لعمال مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت على ما قدموه لنا من معلومات قيمة .

كما نسجل شكرنا و تقديرنا لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ، في انجاز هذا العمل

كما لا ننسى كل من شجعنا بالكلمة الطيبة و الابتسامة و بالدعاء إلى كل هؤلاء نقول شكرا .



إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبي و أمي أطال الله بعمرهما .

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي إخوتي فُجْد و عبد الإله أدامهم الله سندا لي و بھجة للبيت.

إلى كل زملائي و زميلاتي الذين تذوقت معهم أجمل اللحظات.

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.

إلى كل أفراد عائلتي و أهلي و أصدقائي و أحبائي.

إلى من هم أكرم منا مكانة... شهداء فلسطين.

إلى الذين علمونا أن المعرفة قوة، لكنها تأخذ لتعطى.

شيماء

إهداء

إلى من أدى الأمانة و نصح الأمة و جاهد في الله حق جهاده سيد الوجود "مُحَمَّد" رسول الله صلوات ربي و سلامه عليه.

إلى من قال فيهما الله: "و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم.

كما اهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى من كان بطنها لي وعاءا و حجرها وطاء ،إلى من حملت الكل لأبقى "أمي الغالية"

إلى من سهر علي لأمل، إلى من تعب لراحتي و شقا لسعادتي ،عز الوجود"أبي العزيز"

إلى الأختين العزيزتين على قلبي و رفيقتا دربي أمينة و سارة.

إلى جدي أطل الله في عمره.

و أخص بالذكر من كان لي ناصحا و سندا، من لانت لي كلمته فوجبت لي محبته و اتسع لي صدره

فعلا عندي قدره عمي حبيبي حفظه الله لي.

إلى كل من علمني حرفا لانتفع به... إلى أسرتي كل باسمه، إلى أصدقائي و زملائي.

أسماء

المحرفات
فارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر و تقدير
-	الإهداء
I - I	فهرس المحتويات
I - I	قائمة الأشكال و المختصرات و الملاحق
أ - د	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الدراسات السابقة و الإطار النظري
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
3	المطلب الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
12	المطلب الثاني: مواكبة الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي للتطورات التكنولوجية الحديثة
22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
22	المطلب الأول: التكنولوجيا الحديثة و الرقابة الجبائية
27	المطلب الثاني: التكنولوجيا الحديثة و التحصيل الضريبي
32	خلاصة الفصل الأول
33	الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

34	التمهيد
35	المبحث الأول: مدخل إلى مديرية الضرائب
35	المطلب الأول: نظرة عامة عن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
38	المطلب الثاني: ماهية مصلحة الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
40	المبحث الثاني: عصنة القطاع الجبائي و تقييمه في ممارسة الرقابة و التحصيل الضريبي
40	المطلب الأول: المستجدات الحديثة في النظام الضريبي
43	المطلب الثاني: تقييم ممارسة التكنولوجيا الحديثة في الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
45	خلاصة الفصل الثاني
49 – 46	الخاتمة العامة
53 – 50	قائمة المراجع
56 – 54	الملاحق
58 – 57	الملخص

قاله
الاسكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	أشكال الرقابة الجبائية	01
36	الهيكل التنظيمي لمديرية لولاية عين تموشنت	02

الله المصورات

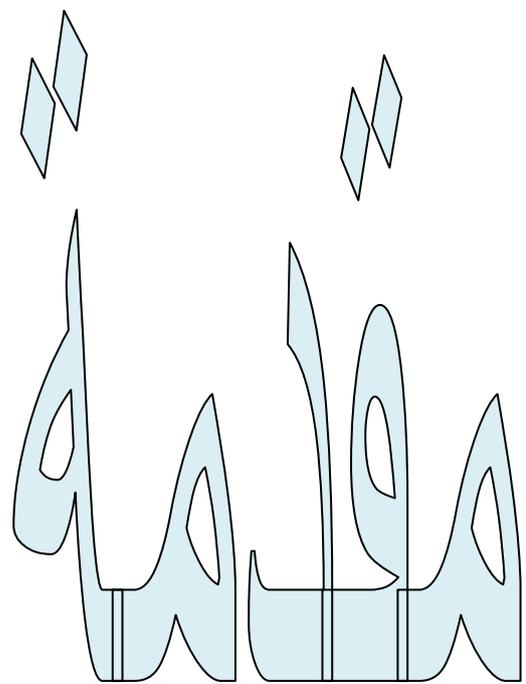
قائمة المختصرات

المختصر باللغة الأجنبية	المختصر	المختصر باللغة العربية
Systeme application and product	SAP	النظام المعلوماتي الجبائي
Systeme de gestion de fichiers	SGF	نظام تسيير الملفات
Key perfomance indictor	KPI	مؤشرات الأداء الرئيسي
Enteprise resourse planning	ERP	تخطيط موارد المؤسسة

فألمه الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
55	نافذة خدمة جبايتك " jibay'tic "	01
56	نافذة الوب SAP الخاصة بالأعوان الجبائيين	02



مقدمة عامة

إن التطورات الهائلة التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات أدت إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي الذي أدى بدوره الكبير في تطوير المؤسسات و منشآت الأعمال، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى بالتحاق بتبني تكنولوجيا حديثة و بناء نظم معلومات الكترونية من أجل عصرنه كافة القطاعات بهدف خلق إدارة إلكترونية فعالة لمختلف مؤسساتها و هنا يكمن الحديث عن تبني مشروع عصرنه الإدارة الضريبية على نطاق واسع لإعادة هيكلة مصالحها و تبسيط إجراءاتها و تحسين أدائها من خلال تنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة و الارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين فعالية و شفافية و نوعية خدماتها برقمنة جميع العمليات الجبائية ذات صلة بفرض الضريبة و التحصيل و الرقابة، و الهدف من هذا هو تحسين العلاقة الموجودة بين الإدارة الضريبة و المكلفين بالضريبة، و معرفة الإيجابيات و السلبيات و الحقائق الموضوعية الكفيلة بالتعامل مع متطلبات تطبيق هذا المشروع، لهذا سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة إلى استحداث قنوات اتصال مع المكلفين بالضريبي

(1) إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة تبرز دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة و تحصيل الضريبي، و يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي :

- هل اعتماد الأنظمة الضريبية على التكنولوجيا الحديثة ساهم الى حد كبير في تحسين الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي ؟

من السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية

- هل يمكن أن تستفيد الإدارة الجبائية من استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحسين نظامها الجبائي؟
- ما هو دور تكنولوجيا الحديثة في تحسين الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي؟

(2) الفرضية الدراسة :

- تستفيد الإدارة الجبائية من استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحسين نظامها الجبائي.
- لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

(3) أسباب اختيار الموضوع :

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع فيما يلي :

- كثرة البحوث حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي مست جوانب مختلفة و قلتها حول دراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.
- الكشف عن مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مديرية الضرائب ل ولاية عين تموشنت .

مقدمة عامة

- محاولة تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

- الأهمية الحالية و المستقبلية التي يكتسبها البحث و خاصة مع تطورات الإدارات الضريبية.

(4) أهمية الدراسة :

- إن أهمية الدراسة تكمن عن أهمية المكانة التي تحتلها الضرائب بشكل عام و تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص.

- تسمح هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة في تحسين أداء الإدارة الجبائية بحيث يظهر لنا نقاط القوة و نقاط الضعف.

- حداثة الموضوع كونه يرتبط بين متغيرات ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن.

- و في ظل البحث المتزايد من قبل السلطات المعنية من طرف التحصيل الفع ال للضريبة، وبالتالي يجب علينا اتخاذ كل سبل العلاج المتاحة لمواجهة التهرب الضريبي و من هذا تتجلى أهمية التكنولوجيا كونها من الوسائل الهامة في تفعيل الرقابة الجبائية.

(5) أهداف الدراسة :

- ان الهدف الرئيسي يكمن في اختيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير كل من الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي من اجل إيجاد أحسن علاقة بين هذين المتغيرين. بالإضافة إلى أهداف ثانوية و المتمثلة في :

- تحليل علاقة الموجودة بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.
- الوقوف على مدى إدراك مركز الضرائب لولاية عين تموشنت لأهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

(6) حدود الدراسة :

يملئن حصرها في ثلاثة حدود كالاتي :

- الحد المكاني : أجريت هذه الدراسة في مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت .
- الحد الزمني : أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2021/2020.
- المجال الموضوعي : ركزت هذه الدراسة على معرفة علاقة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

مقدمة عامة

(7) منهج و تقسيمات البحث :

للقوف على إجابات منطقية للتساؤلات المطروحة في سبيل اختيار صحة الفرضيات المذكورة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة موضوع البحث، وذلك من خلال وصف كل من متغيرات الدراسة والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي ، كما انه تم الاعتماد على تقنية دراسة الحالة في الفصل التطبيقي لمعرفة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من طرف مديرية الضرائب محل .

وقد قسمنا هذا البحث الي فصلين .

فصل الأول : يتمثل في الدراسات السابقة و الإطار النظري ، بحيث تناولنا فيه مختلف التعاريف المتعلقة بالرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و قمنا بإبراز علاقة هذه الأخيرة بالتكنولوجيا الحديثة.

الفصل الثاني : تطبيقي ويتمثل في عصرنة القطاع الجبائي و تقييمه في ممارسة الرقابة و التحصيل الضريبي ، تطرقنا إلى أهم المستجدات التي شهدتها في القطاع الضريبي و أخيرا قمنا بتقييم مدى فعالية هذه المستجدات الحديثة على أرض الواقع.

مقدمة عامة

الفصل الأول :

الإطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيد :

أدى التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى تغير العديد من طرق التعامل على مستوى الإدارة، الأمر الذي أدى إلى تراجع أشكال الخدمات التقليدية و بروز نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي و المعلوماتي، تكئقب الإدارة الجبائية دور هام في ظل الاقتصاديات الحديثة باعتبارها نقطة الوصل بين المكلفين بالضريبة و الخزينة العمومية، و وعيا بأهمية هذا الدور سعى المشرع الجبائي الجزائري لإحداث إصلاحات على هذه الإدارة بغرض رفع من مردودية و مستوى العمليات التي تقوم بها ، و التي من بينها الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، عن طريق إدخال أدوات تكنولوجيا الحديثة في النظام الضريبي، من جهة لتطوير نظام المعلومات الضريبية، و من جهة أخرى لتسهيل إجراءات التصريح و الدفع بالنسبة للمكلفين بالضريبة بغية الزيادة في إجراءات التحصيل الضريبي.

كما نجد بعض الدراسات تهتم بدراسة التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الجبائية و السعي في معرفة مدى تبني هذه الفكرة أداة فعالة لتحسين التحصيل الضريبي و الرقابة الجبائية، لهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق لعدة دراسات أقيمت على عدة مراكز و مديريات الضرائب المختلفة في الجزائر و خارجها و سنحاول كذلك التعرف على الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في عصنة و تطوير الإدارة الجبائية بشكل عام.

المبحث الأول : الرقابة و التحصيل الضريبي و علاقتهما بالتطورات التكنولوجية الحديثة
شهدت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات الهيكلية و التنظيمية، و الهدف منها هو إضفاء طابع العصرية على المصالح التابعة لها و كذا تسهيل عملياتها، كالرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و غيرها، و ذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، من خلال هذا المبحث نتطرق إلى الجانب النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و علاقتهما مع التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي

سنحاول في هذا المطلب التعرف بداية على بعض التعاريف الخاصة بالرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي وصولاً إلى أهم الأهداف المتعلقة بهما.

أولاً: الرقابة الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي حولت الإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة كما تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها مراقبة المكلفين، و من هنا سوف نتطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة بالرقابة الجبائية و مختلف أشكالها و مبادئها الأساسية و الصعوبات التي تواجهها وصولاً إلى أهم الأهداف التي تسعى إليها.

1) تعريف الرقابة الجبائية:

يمكن تحديد مفهوم الرقابة الجبائية من خلال التعاريف التالية:

تعريف 1: إن الرقابة الجبائية تعد وسيلة الإدارة التي منحها القانون حقوق و صلاحيات تسمح لها التأكد من صدق التصريحات لتقويم و تصحيح الأخطاء المرتكبة، بالإطلاع على كل المعلومات المقدمة للإدارة الجبائية.¹

تعريف 2: عرف فايول الرقابة بأنها: التحقق من إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة و التعليمات الصادرة، أما موضوعاً فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها و منع تكرارها.²

¹<https://m.facebook.com>

²ربيع ناقة، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالي، تأمينات و تسيير المخاطر، جامعة أم البواقي 2011، ص 44.

2) أشكال الرقابة الجبائية:

تتخذ الرقابة الجبائية شكلين أساسيين حيث يتوجب إستعمال كل شكل في الوقت المناسب و حسب أهميته في حدود ما هو مقرر في التشريعات و القوانين المنظمة لها، و تتمثل فيما يلي:

2 1 الرقابة الجبائية الداخلية (العامة):

تتم على مستوى مصلحة الضرائب المختصة و تتكون من نوعين هما: الرقابة الشكلية و الرقابة على الوثائق:¹
أ) الرقابة الشكلية:

تتم هذه الرقابة عموما على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الإختصاص و التابعة ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، و تنجز كل سنة و تعتبر كمرحلة تمهيدية و كخطوة أولى و هي تشمل مجموع التدخلات التي تهدف إلى:

- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة و المثبتة على التصريحات، مع عدم إجراء أي تقدير أو مقارنة بين تلك التصريحات و المعلومات التي تمتلكها الإدارة.
- هذا النوع من الرقابة لا يعتمد على صحة الأرقام المصرح بها قدر ما يعتمد على الكيفية التي تم بها ملئ هذه التصريحات.
- تهدف إلى التأكيد من هوية و عنوان المكلف بالضريبة.
- كشف المعلومات أو العناصر المهملة و تكليف في حالة استحقاق المكلف بالضريبة بتصحيح هذه الإغفالات.

ب) الرقابة على الوثائق:

عكس الرقابة الشكلية حيث تتطلب إحضار الوثائق و السجلات المحاسبية. إن مراقبة الوثائق يجب أن تكون شاملة و تتم على مستوى و محتوى و مضمون التصريحات المقدمة. إذن فمراقبة الوثائق هي مجموع الأعمال المنجزة و التي خلالها تقوم المصالح المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات و الوثائق اعتمادا على المعلومات المشككة للملف الجبائي، و بصفة خاصة تلك التي تمثل زيادة في رقم الأعمال.

¹عطاب تواتية. الرقابة الجبائية كاداة في محاربة التهرب و الغش الضريبي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة السيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد ابن باديس، مستغام 2018 ص14.

2.2 الرقابة الجبائية الخارجية (المعمقة):

تتم عن طريق انتقال مفتشي الضرائب إلى مكان تواجد المحل من أجل المعاينة الميدانية و القيام بمختلف العمليات الحسابية للتأكد من مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف و مدى التطابق بين البيانات و المعطيات المبينة في الوثائق و الفواتير مع ما مع ما هو موجود في أرض الواقع، و تنقسم هذه الرقابة بدورها إلى ثلاثة أشكال:

أ) التحقيق في المحاسبة:

تتعلق هذه الرقابة بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون بعض النشاطات التي تحتاج إلى التدقيق فيالعمليات الحسابية في عين المكان، و تعرف على أنها مجموعة العمليات التي تهدف إلى التحقيق بعين المكان في محاسبة المؤسسة و مطابقة مؤشرات بعض المعطيات المحصلة من داخلها و خارجها من أجل مراقبة صحة و مصداقية التصريحات المسجلة.

و نظرا لأهمية هذه الرقابة فقد توسع المشرع في تبيان إجراءات في نص المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، و عرفتها نفس المادة على أنها "التحقيق في المحاسبة لمجموع العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة". و إذا كان الأصل أن هذه الرقابة تتم بعين المكان أي بمقر المحل موضوع المراقبة، إلا أن نص المادة السابقة الذكر أوردت استثناء يتمثل ق= في إمكانية إجراء هذه الرقابة بمقر مفتشية الضرائب المعنية بشرط تقديم طلب من المكلف و قبوله من طرف الإدارة الضريبية، أو في حالة القوة القاهرة التي لا يمكن خلالها الانتقال إلى محل المعني بالرقابة.¹

ب) التحقيق المصوب في المحاسبة:

استحدثت هذا النوع من الرقابة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 (الجريدة الرسمية، 2008) و هذا من أجل تقوية جهاز الرقابة الجبائية، فالتحقيق المصوب حسب المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير

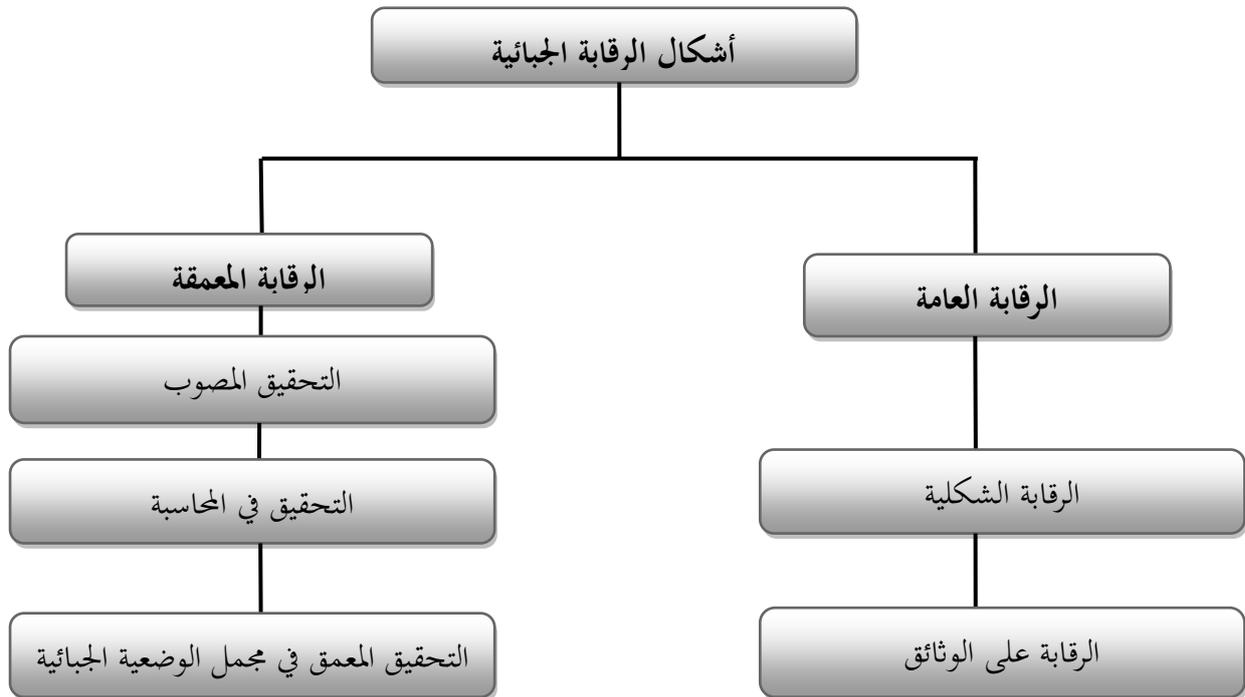
¹ نُجِّد قلي، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية و ضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المجلد 07، العدد 06، 2017، ص 154.

متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في تحقيق المحاسبة.¹

ج) التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية **vasfe**:

قد يخضعون الأشخاص الطبيعيين فقط للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، و الذين يظهر من خلال معيشتهم و امتلاكهم للعقارات و المداخيل التي تقوم الأسس المصرح بها (المداخيل) سابقا، سواء داخل أو خارج الوطن حيث التحقيق، يقوم به مفتش الضرائب عن طريق إرسال إشهار بالتحقيق مرفق بميثاق المكلفين و تمنح له مهلة 15 يوم مع إمكانية استعانة بمستشار يختاره هو و مدة التحقيق في عين المكان لا بد أن تتجاوز السنة. تمنح إدارة الضرائب آجال 40 يوم لتقديم الملاحظات فيما يخص الإشعار بالتقييم، و في هذه الحالة يحق للمكلف بالضرية تقديم له جميع الشروحات الضرورية و أن يطلب مقابلة المسؤولين و إجراء اجتماعات عند اختتام الأشغال، كما يمكن للإدارة منحه 40 يوما إضافية، في حالة ظهور عناصر جديدة.

الشكل رقم (1): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

¹ خديري صبرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الضريبي الجبائي و تنمية الايرادات الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و علوم تجارية، مجلد 12 العدد 02 جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر 2019، ص 325.

3) مبادئ الرقابة الجبائية:

كي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد أن توفر المبادئ الأساسية لها و المتمثلة فيما يلي:¹

أ) إقامة نظام ضريبي محكم: يعتبر النظام الضريبي من بين المقدمات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة و من بينها النظام الضريبي، و لذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي و هذا من خلال:

✓ تسليط صياغة التشريع الضريبي حيث يتسنى للمكلفين فهمه، إذ يجب أن تكون القوانين و النصوص التشريعية واضحة و سهلة الأسلوب.

✓ تحقيق العدالة الضريبية أي أن تكون المعاملة متساوية بين المكلفين بالضريبة.

ب) ترقية و تطوير الإدارة الجبائية: إن التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي مالم يرفق بإدارة جبائية فعالة، و التي يجب توفرها على مستوى عال من التطور و الكفاءة إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية و المادية اللازمة و التي يمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه إلا أن اليد العاملة لا تفي بالغرض إذا لم تكن ذات خبرة و كفاءة في الميدان و لذلك فمن الضروري العمل على رفع من كفاءة الموظفين و تكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب و الرقابة، إضافة إلى إجراء تربصات لموظفي و أعوان الإدارة الجبائية و وضع برامج تكوينية تتماشى مع التحديات التي يشهدها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الأساسية للإدارة الجبائية من أماكن عمل ملائمة تعطي انطبعا جيدا لدى الموظفين، إضافة إلى توفير أجهزة الإعلام الآلي و وسائل الإتصال الحديثة، كما ينبغي تحفيز موظفي الإدارة الضريبية الجبائية من خلال رفع أجورهم كتوفير الخدمات اللازمة لهم.

4) أهداف الرقابة الجبائية:

يمكن تقسيم أهداف الرقابة الجبائية إلى أهداف محددة و أهداف عامة نوجزها فيما يلي

✓ الأهداف المحددة للرقابة الجبائية: إن المشرع الجبائي حدد للرقابة الجبائية أهدافا محددة و معينة بحيث اعتبر أن الرقابة الجبائية وسيلة إستراتيجية تتمثل في المقابل لنظام تصريحي، فالرقابة الجبائية هي الوسيلة

¹ جرتلي نجية، فعالية الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي 2018 ص44.

الأكثر تخصيصا التي تملكها الإدارة للتحقق من مطابقة تصريحات المكلفين بالضريبة للقواعد و القوانين المنظمة بالاقتطاعات الضريبية.

✓ **الأهداف العامة للرقابة الجبائية:** عمل المشرع الجبائي على تحديد الأهداف العامة للرقابة الجبائية و بين أنها تهدف أساسا إلى التحذير من أي محاولة غش أو ممارسة تملص المكلف من أداء التزاماته، كما أن الرقابة الجبائية تمثل أحد القنوات التي تؤدي إلى توزيع أحسن للعبء الضريبي و تجنب تحويله إلى بعض المكلفين الملتزمين بدفع الضرائب.¹

(5) الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية:

يتم تقسيم الصعوبات التي تواجه الإدارة الجبائية و التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة إلى مايلي:

(أ) صعوبات مرتبطة بالإدارة الجبائية:

تواجه الرقابة الجبائية عدة صعوبات متعلقة بالإدارة الجبائية و أهمها ما يلي:

❖ نقص الكفاءة و الإمكانيات البشرية: فرغم تدعيم الإدارة الجبائية بمعهدين خاصين بتكوين الإطارات و

المتمثلين في كل من المدرسة الوطنية للضرائب و المعهد المغاربي للجبائية و الجمارك، إلا أنها تعني من نقص الكفاءات و الخبرة في مجال الرقابة الجبائية، في ظل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي و استعانة المتهربين من ذوي الخبرة باستعمال طرق لا يتم اكتشافها إلا من طرف مراقبين ذوي خبرة مهنية في هذا المجال. كما تساعد الخبرة و الكفاءة في كسب الوقت من خلال سرعة اكتشاف الأخطاء و التلاعبات و التي يمكن أن يقوم العون بمجرد الإطلاع على وضعية المكلف و نوع نشاطه و المخلفات التي يرتكبها. كما تعاني الإدارة الجبائية من نقص المراقبين، و خاصة و أن قانون الإجراءات الجبائية ينص على أن عملية الرقابة الجبائية لا تتم إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل، بحيث لا يوجد تناسب بين عدد المكلفين و عدد المفتشين في الإدارة الجبائية، و هو ما يدل على ضعف الأهمية الممنوحة للإدارة الجبائية، خاصة في هذه الفترة التي تعرف انتعاش اقتصادي تميز بالحجم الكبير للإنفاق العمومي و كثرة المتعاملين الاقتصاديين، مما يقوض من آلية الرقابة الجبائية على كثير من الملفات، و يشجع المكلفين على التهرب الضريبي.

¹ فلة محتال، أحمد بساس، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية مقال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 11 العدد 02 جامعة الاغواط الجزائر، 2020 ص62.

❖ **نقص الإمكانيات و الوسائل المادية:** رغم التطور الهيكلي الذي مس الإدارة الجبائية في الجزائر، إلا أنها تعتمد على الوسائل التقليدية في جميع الأعمال الرقابية و الإدارية في وقت فيه تكنولوجيا المعلومات تقنيات معالجة متطورة جدا و استعمالا واسعا يشمل جميع المؤسسات العمومية و الخاصة. كما تعرف الإدارة الجبائية في الجزائر مشاكل تؤثر باستمرار على عملها الرقابي تتمثل أساسا في ضعف الإمكانيات المادية المرتبطة بتجهيز المقرات بمختلف الوسائل المساعدة في هذا الإطار و توفير وسائل نقل الأعوان إلى مقرات المكلفين بالضريبة لإجراء التحقيقات. و ربط الإدارة الجبائية بوسائل الاتصال الحديثة لتسهيل عملية تبادل المعلومات و المعطيات بين هياكل الإدارة الجبائية بمختلف مستوياتها، و إمكانية ربطها مع الهيئات الأخرى ذات الصلة لطلب المعلومات.

❖ **ضعف الحماية المقررة للمراقبين:** يكفل المشرع الجبائي للمراقبين الحماية أثناء تأدية مهامهم، إلا أنها غير كافية نظرا لما يتعرضون له من تهديدات و اعتداءات معنوية و جسدية من طرف بعض المكلفين، و لهذا فهم بحاجة إلى تعزيزات أمنية خاصة أثناء التحقيقات التي يباشرونها خاصة في المناطق النائية. كما أن هذه الفئة تعاني من ضعف التحفيزات المالية و الخدمية، مما يؤثر على مردود الرقابة الجبائية سلبا.¹

(ب) **صعوبات مرتبطة بالتشريع الجبائي:** و من بين هذه الصعوبات نجد:

❖ **تعقد التشريعات الضريبية و عدم استقرار النظام الضريبي** من شأنه أن يؤدي إلى خلق مشاكل للمكلف، تتجلى في عدم فهمه للنصوص القانونية بسبب كثرة التعديلات، التخفيضات و الإعفاءات، الأمر الذي من حالات التهرب الضريبي.

❖ **تعدد الضرائب** مما يؤدي إلى إرهاق المكلف.

❖ **إن النظام الجبائي نظام تصريحي** يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف و هذا ما يزيد من نسبة التهرب.²

(ج) **صعوبات مرتبطة بالمكلف:** هناك عدة صعوبات تواجه المكلفين بالضريبة تتمثل في:

- نقص الوعي لدى المكلفين بالضريبة.
- اعتقاد المكلفين أن عملية إعداد الإقرار الضريبي و مراجعته من قبل الإدارة الجبائية هي عمل مزعج، يشكل ضغوط عليهم.

¹<http://www.univ-soukahrass.dz>

² شيخي بلال، دور الادارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية العدد 02، جوان 2013 ص43.

- حساسية المكلفين بالضريبة لاعتقادهم بأنها مجرد عقوبة مفروضة عليهم من قبل السلطات العامة.¹

ثانيا: التحصيل الضريبي:

تأتي عملية التحصيل الضريبي وفق إجراءات و عمليات التي يتم من خلالها جمع مبالغ الضرائب لصالح الخزينة العمومية في مواعيد مناسبة و محددة و طرق ملائمة

(1) تعريف التحصيل الضريبي: يقصد بالتحصيل الضريبي "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين و الأنظمة الضريبية موضع التنفيذ و بالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة"، كما عرف أيضا "مجموع العمليات و الإجراءات التي يتم من خلالها نقل قيمة الضريبة من جيوب المكلفين بها إلى الخزينة العامة للدولة، و تجدر الإشارة أن الدولة في الماضي كانت تلجأ إلى تحصيل عدد كبير من الضرائب على طريق الالتزام و بمقتضى هذا النظام كان يتعهد فرد أو هيئة يسمى الملتزم بدفع مقدار الضريبة للدولة ثم يتولى الملتزم بعدئذ عملية التحصيل لحسابه الخاص، و هجرت هذه الطريقة نظرا لكثرة عيوبها المتمثلة أساسا في كون الخزينة بمقتضى هذه الطريقة لا تحصل على كامل المبالغ المحصلة الممولين و إنما تحصيل فقط على المبلغ الذي يدفعه لها الملتزم و تضيع عليها الأموال التي تتمثل في الفرق بين ما يجنيه الملتزم من الممولين و ما يدفعه للخزينة هذا الفرق كان يتجاوز في بعض الأحيان النفقات الجبائية.²

(2) قواعد التحصيل الضريبي:

- وضع الإقتصادي الشهير آدم سميث أربع قواعد للتحصيل الضريبي و هي العدالة، اليقين، الملائمة و الاقتصاد.
- **قاعدة العدالة:** أو المساوات أو العمومية تقوم على أن يساهم جميع أفراد المجتمع في تحمل أعباء الدولة وفقا للمقدرة التكليفية لكل منهم، و بالتالي توزع الأعباء الضريبية على المكلفين بشكل عادل.
- **قاعدة اليقين:** تعني أن كل فرد في المجتمع يغرف مكان و موعد دفع الضريبة و طريقة جبايتها بدرجة معقولة من الدقة، و ذلك عبر نشر و توضيح القوانين و الإجراءات المتبعة، و يجب أن يكون النظام الضريبي واضحا للجميع من دون أي التباس أو حاجة لمساعدة خبير لفهمه أو وضع عدة تأويلات لأحكامه.

¹ شيخي بلال، مرجع سبق ذكره ص44.

² مسقم مرم، دور الادارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة التهرب الضريبي، مقال، مجلة طلبة لدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، جامعة بليدة 02، الجزائر 2020 ص520.

■ **قاعدة الملائمة:** تقضي بضرورة تحصيل الضريبة في الوقت المناسب للمكلف، بحيث تلائم ظروفه و أحواله و دخله ما يجعل دفعها سهلا و مقبولا. و تظهر هذه القاعدة بوضوح في الضرائب الزراعية التي تكون بعد حصاد المحصول و ضرائب الشركات، إذ تكون في نهاية سنتها المالية، و ضرائب الدخل للموظفين عند دفع الراتب.

■ **قاعدة الاقتصاد:** تتعلق بطريقة تحصيل الضريبة، إذ يجب أن يتم الاقتصاد في نفقاتها و لا تتجاوز حصيلتها حتى تكون العملية مجدية.¹

وضعت هذه القواعد من طرف ادم سميث في عام 1776، و مازالت مطبقة حتى اليوم، لكن ظهرت لاحقا قواعد إضافية مثل المرونة و الاستقرار و الإقليمية و السنوية.

(3) طرق التحصيل الضريبي:

يتم نحصيل الضرائب بعدة طرق منها:

- (أ) طريقة التسديد المباشر من قبل المكلف نفسه: القاعدة العامة أن يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى الإدارة الجبائية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة بأدائها في محل إقامته، و هذه الطريقة تعد أكثر شيوعا.
- (ب) طريقة التسديد لمبلغ الضريبة التقديري على أقساط مسبقا: قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى الخزينة العمومية، و إنما تلزمه بدفع أقساط مقدما، تتناسب مع دخله المتوقع و مقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، و في نهاية السنة تتم التسوية (المقاصة)، فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة في ذمة المكلف، قام هذا الأخير بتسديد ما تبقى عليه من الضريبة، و إن كان إجمالي مادفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة الواجب دفعها، قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو قيدت لو ذلك كأقساط مقدمة للسنة التالية.
- (ج) طريقة الاقتطاع من المصدر: تعتبر أهم طرق تحصيل الضرائب، حيث تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل المكلف لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعدما تدفع الضريبة بواسطة شخص اخر، و تتميز هذه الطريقة ب:

✓ سهولة و سرعة التحصيل.

✓ استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.

¹ المفاهيم الإدارية، القواعد الأساسية للضريبة hbrarabic.com

- ✓ لا يشعر المكلف بوقع الضريبة، في أغلب الأحيان يجهل مقدارها.
- ✓ انخفاض النفقات الجبائية في هذه الطريقة، لأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة و توريدها للخزينة لا يتقاضى أجرا نظير ذلك.¹

2-4- أهداف التحصيل الضريبي:

تلعب الضرائب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية للدولة التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية، و مختلف النفقات العامة، و تغطيتها و تحقيق توازن اجتماعي و اقتصادي، لذلك تهدف الدولة من وراء عملية التحصيل إلى:

- ✓ خلق التوازن بين الإيرادات و النفقات العامة.
- ✓ الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التموين المتواصل لميزانية الدولة.
- ✓ فرض الضرائب من أعمال السلطة العامة، و بالتالي ضمان تحصيلها من المكلفين.
- ✓ تنظيم الدولة و تسيير مرافقها.
- ✓ منع التهرب الضريبي من طريق فرض مختلف العقوبات على المتهربين.²

المطلب الثاني: مواكبة الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي للتطورات التكنولوجية الحديثة

لقد عرفت تكنولوجيا المعلومات و الإتصال تعريفات متعددة من طرف العديد من الأطراف، كل حسب منظوره، كما عرفت هذه التكنولوجيا تطورات عديدة و مستمرة إلى غاية يومنا هذا و التي تسعى كلها إلى تسهيل ممارسة مختلف العمليات في كافة القطاعات.

أولا: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا الحديثة:

تعد التكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل المستعملة في المؤسسات.

¹ ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية و دورها في التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر محاسبة و مالية تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة أكلي محمد أوالحاج، بورة 2015 ص32.

² عبدالرزاق سطور، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم مالية و محاسبة تخصص محاسبة جامعة أم البوقفي 2019، ص58

1) تعريف تكنولوجيا المعلومات : لتكنولوجيا المعلومات العديد من التعاريف نذكر منها:

تعريف1: تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها مختلف أنواع الإكتشافات و المستجدات التي تتعامل مع البيانات و المعلومات من حيث جمعها و تحليلها و تنظيمها و خزنها و استرجاعها في الواقع السريع و المناسب و الطريقة المناسبة و المتاحة.¹

تعريف2:تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن كل أداة حاسوبية يستخدمها الأفراد في عملهم مع المعلومات و لدعم احتياجات أنشطة معالجة المعلومات في المؤسسة و نسمي العاملين مع هذه التكنولوجيا بعمال المعرفة .
تعريف3: تعرف على أنها تشمل مجموعة من التكنولوجيات التي تسمح بجمع، تخزين، نقل و معالجة المعلومات في شكل صور، أصوات و بيانات و هي تشمل الإلكترونيات الدقيقة، علم البعديات الإلكترونية و التكنولوجيا الملحقه.²

و بالتالي نستطيع القول أن تكنولوجيا المعلومات هي :
عبارة عن تقنيات و إختراعات إلكترونية صممت لغرض معالجة البيانات و المعلومات التي تتماشى مع أهداف مستخدميها.

(2) تعريف تكنولوجيا الاتصال :

تعريف1: هي مجموعة الشبكات المحلية و العالمية المستخدمة في توصيل البيانات و المعلومات كالانترنت و ما توفره من كفاءة و سهولة تبادل المعلومات من أي مكان.³

تعريف2:هي وسائل الإلكترونية المستخدمة في الإنتاج و التشغيل الكهرومغناطيسي (الكاست الصوتي و الفيدي)و البحث الإيضياعي و التلفزيوني الذي توجب استخدام الشبكات الفضائية و الشبكات الأرضية التي تستخدم الألياف الضوئية هذا بالإضافة إلى استخدام الحاسوب و تقنياته.

و بالتالي تكنولوجيا الاتصال هي عبارة عن وسائط و أوعية تيسر إرسال البيانات و الإشارات و الصور و الكلمات بين عقول نظم المعلومات و بالشكل الذي تركز على هدفها الأساسي و الذي هو توفير الاتصالات، أو أنها الأجهزة و الوسائل التي تمكن من استقبال و ترميز و تخزين و تحليل و استرجاع و عرض و

¹عامر الإبراهيمي قنذاجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الادارية، الطبعة الأولى، دار السيرة عمان، الاردن،2008،ص32

²عبد الرزاق ساطور، مرجع سبق ذكره، ص7.

³سالم عرفة، إتجاهات حديثة في ادارة التغير، الطبعة الأولى <https://www.noor-book.com>

إرسال المعلومات و من ذلك نجد أن تكنولوجيا الاتصال لا يمكن فصلها بشكل نهائي عن تكنولوجيا المعلومات.¹

ثانيا: تطبيقات استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال :

من خلال هذه الجزئية، سوف يتم التطرق لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المؤسسة و خارجها .

1) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المنظمات

يوجد العديد من التطبيقات التي تستخدمها المؤسسة على مستوى محيطها الداخلي و الخارجي و المتمثلة في: (أ) استخدام داخلي: من أهم استعمالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المستوى الداخلي للمؤسسة مايلي:

- تستعمل تكنولوجيا المعلومات الاتصال كمصدر مركزي لكل المعلومات و المؤسسة في تعرض فيها كل من التعريف بالمؤسسة، أنشطتها، هيكلها التنظيمي، أهدافها، معلومات عن الهيكل أو المنتج ... إلخ.
- وضع دليل العاملين الذي يساعد في حصر المعلومات الشخصية، الوظيفية، الترقيات... إلخ.
- ربط كل أجزاء المؤسسة مع بعضها البعض حتى و إن كانت في مواقع مختلفة ومهما تباعدت أجزاءها أو فروعها جغرافيا، إذ تسمح لكل جزء فيها بمعرفة ما يجري في الأجزاء الأخرى من خلال الشبكة الداخلية .
- الاستعمال الإلكتروني لبطاقات الدوام (التسجيل اليومي للحصول) لتسهيل معالجة البيانات و الاستفادة منها و كذا سرعة الوصول إليها .
- تتيح للموظفين للوصول إلى الوظائف المعمارية للفحص و المعالجة(طلب عطلة مثلا).
- وضع معلومات عن المنتج و مواصفاته لتفادي تكرار الشرح لعدة مرات.
- تستعمل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لتحديد الوظائف و مسؤولياتها .
- الانتقال السهل و السريع داخل المؤسسة.

النقل السريع و الإقتصادي للمستندات يتوفر التكاليف البريدية و الوقت المستغرق في ذلك.¹

¹ هناء عبدوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إكتساب المؤسسة ميزة تنافسية جامعة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات جامعة محمد خيضر بسكرة 2016 ص ص 49، 50.

- (ب) استخدام خارجي: من أهم الاستخدامات الخارجية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال للمؤسسة ماييلي:
- نشر الإعلانات والإشهار خاصة بمنتجات المؤسسة على شبكة الإنترنت، حتى تجلب أكبر عدد من الزبائن .
 - السماح للزبائن الشراء و السوق عبر الإنترنت و تحقيق تجارة إلكترونية .
 - سرعة الاتصال مع أشخاص خارج المؤسسة عن طريق البريد الإلكتروني يكسب ميزة الهاتف من ناحية السرعة و ميزة الطالب بإعطاء أحسن تعبير .
 - تزويد المؤسسة بمعلومات عن مواد تريد شراءها خاصة المواد ذات تمويل أكبر .
 - الحصول على معرفة خارجية من خبراء أو مستشارين في مجال عملها لحل بغضا لمشاكل دون دفع تكاليف الاستشارة بعض الأحيان .
 - متابعة مالي تطور المؤسسة مقارنة مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع نشاطها أو القطاعات ذات علاقة وذلك عن طريق الاتصال الدائم بالعالم من أجل الحصول على معلومات كزيارة مواقع هذه المؤسسات .

ثالثا: مخطط عصرنة الإدارة الضريبية:

إن المديرية للضرائب بالجزائر تسعى لعصرنة إدارتها من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال، بهدف تسهيل عملياتها كالرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و غيرها و تمكين المكلفين بالضريبة من القيام بإجراءاتهم الإدارية المتمثلة في الدفع التصريح عن بعد، و لكي يتحقق هذا المسعى يجب من توفير عنصرين و هما وضع أهداف إستراتيجية وكذا إقامة بنية تحتية لنظام المعلومات للإدارة الجبائية العصرية، وستتطرق إليهما كالاتي:²

¹ أسماء سفاري، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الخدمات السياحية لدول المغرب العربي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص ادارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي 2015 ص61.

² علي عزوز ، إيمان يخلف : نحو حكومة الإلكترونية في الجزائر - آفاق و توجهات دراسة حالة المديرية العامة للضرائب، الملتقى الدولي السادس حول متطلبات و تحديات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية - جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة الجزائر يومي 26 / 27 أبريل 2017 ص 10.

1) أهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها في عصرنة الضرائب:

- تهدف مديرية الضرائب من خلال عصرنة إدارتها الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:
 - ✓ تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامية في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامية في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها و بلوغ أهدافها.
 - ✓ ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الإتصالات المناسبة.
 - ✓ تقديم تدعيمات بسيطة للمستعملين تسمح بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية و النجاعة المطلوبين.
 - ✓ ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين.
 - ✓ ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا للإتصال لفائدة المستخدمين.
 - ✓ البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.
- مما سبق ذكره، نلاحظ أن المديرية العامة للضرائب تحاول بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية و بكل ثقة مع تعزيز عمل المديرية في مجال الرقابة و تعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي و قدراتها في مجال التحصيل، و لذلك يجب عليها الإعتماد على نظام معلوماتي قوي و قابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة و حكومتها بهدف زيادة المردود الضريبي و تلبية الإحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.
- ### 2) البنية التحتية لنظام المعلوماتي للإدارة الجبائية العصرية:

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ " النظام المعلوماتي الجبائي " الذي هو في طور التجسيد، حيث شهد المشروع إعادة الإنطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013، و إنطلقت مرحلة التقارب في 22 جوان 2014 و التي عرفت نوعا من التأخير بسبب تعقيد هذه المرحلة، حيث تم الأخذ بعين الإعتبار جميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، و قد تم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التعليمات المحددة في مرحلة التقارب التي تتضمن¹:

❖ المخطط العام للتكوين 2D2.

❖ إستراتيجية التنصيب 2D3.

❖ تقريب النشاط الشهري 2D4.

¹ إيمان يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 11

❖ تحليل الثغرات لمخطط الإختبار و تصميم نظام 2D1V2

1.2. الجوانب التقنية: أخذ الفريق التقني لتحديث و عصنة النظام الجبائي على عاتقه الجوانب ذات الصلة بتنفيذ البيئات و ذلك كما يلي :

(أ) تنصيب الأنظمة: يشكل نظام مظهر من عدة بيئات و كل بئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق مع مختلف المكونات التطبيقية.

(ب) البيئات: التي وضعتها الفرق التقنية و الفرق التابعة للشركة الإسبانية "إندرا" للمديرية العامة للضرائب هي كما يلي:

- ✓ فضاء المعطيات.
- ✓ بيئة التطوير و التأهيل.
- ✓ وضع و تنصيب أداة النسخ الاحتياطي V data protectorLV.Mware
- ✓ نشر تطبيق الحملية من الفيروسات كاسبارسكي Kasperski
- ✓ وضع نظام يسير مراقبة المجال و نظام تسيير مكروسوفت Microsoft
- ✓ التدقيق في تركيبات الشبكات و عتاد الإعلام الآلي لمراكز الضرائب.
- ✓ تنفيذ نظام التسيير الجبائي SGF لإختياره قاعدة البيانات.

2.2. الجوانب العملية:

تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الإعتبار الجميع الوظائف و الضرائب الضرورية لإنطلاق و سير مركز الضرائب، بما أن الأمر يتعلق بالمشروع في إنطلاق موقع نموذجي لصنف مركز الضرائب، وتم معالجة جميع الوظائف و الضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب كما يلي:

- مخطط المحاسبة.
- توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل.
- التحصيل بمختلف الكيفيات كصك دفع، حساب و نقد.
- نموذج تنظيمي للمديرية العامة للضرائب مقنن بالنسبة لتطبيقية الهدف SPA¹.
- ترحيل المعطيات و الإجراءات.

¹SPA : Système of Application and Product.

● تحديد المؤشرات الرئيسية لأداء الوظيفي KPI (وضع لوحة المراقبة) طبقا لإستراتيجية المديرية العامة للضرائب.

● اخذ بعين الإعتبار في التطبيقة للرسم على القيمة المضافة حسب كل نية و وضع التطبيقة تصريح الجديد G 50 (وعاء التصفية - قرض الرسم على القيمة المضافة، الرقابة الرسمية).

● الأخذ بعين الإعتبار للضريبة على الدخل الإجمالي للإجراء في التصريح الجديد G 50 .

مما سبق ذكره يظهر لنا أن عصرنة الإدارة الجبائية يتعلق من شأنه إلى العمل بأسلوب التبادل الإلكتروني للمعطيات بدل أسلوب تبادل الإستثمارات لتسهيل و تدعيم و توثيق التصاريح و الأداء.

3) طبيعة نظام المعلومات الضريبي:

يعد نظام المعلومات الضريبي عاملا أساسيا في الإدارة الجبائية، و هذا راجع للدور الذي يقوم به في معالجة البيانات و المعلومات الضريبية، و يسهل في العمليات الجبائية كالرقابة و التحصيل الضريبي.

أ) تعريف نظام المعلومات الضريبي: هو عبارة عن مجموعة نظم فرعية متكاملة تعمل على تحويل البيانات الضريبة إلى معلومات فردية، يستطيع من خلالها إجراء عمليات التحاسب الضريبي ليظهر بيان موقف الضريبي للمكلف.

ب) متطلبات بناء نظام المعلومات الضريبي: بطبيعة الحال لا يوجد نظام معلومات ضريبي واحد يتوافق مع البلدان كلها، لهذا واجب على كل بلد إنشاء نظام معلومات ضريبي يتوافق مع إحتياجاته للمعلومات الخاصة به وأفضل الطرق الممكنة، ومن أجل إنشاء نظام معلومات ضريبي ينبغي مراعاة العوامل التالية:¹

- طرق جمع البيانات: الأساليب المستعملة للوصول إلى بيانات ضريبية عن مصادر دخول المكلفين.
- الدقة: أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها دقيقة و معدة بشكل صحيح.
- العمر الزمني للبيانات: تتسم بالحدائثة و من ثم القدرة على تجميعها و فرزها و من ثم توفير المعلومات المفيدة لإتحاد القرار الضريبي.
- التكامل: توافر قدر كاف من المعلومات الضرورية بالنية للحصص الضريبي.
- الإيجاز: أن تكون المعلومات موجزة وفق الأنشطة المخطط لها.

¹عبد الرزاق ساطور، ، مرجع سبق ذكره، ص 6

■ توافر المعلومات: أن تكون المعلومة متوافرة و من السهل الحصول عليها.

(ج) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في الرقابة و التحصيل الضريبي:

لكي تحقق الإدارة العامة للضرائب أهدافها الإستراتيجية تطلب الأمر منها إقتناء تطبيقات (برمجيات و أنظمة) حديثة تتكيف بمتطلباتها الحالية، و التي نجد من بينها نظام تسيير الملفات SGF و النظام SAP و كذلك استعانة بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها و للمكلفين بالضريبة مما ساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية.

اولا: نظام تسيير الملفات SGF:

1. التعريف بالنظام:

نظام الملفات SGF هو جزء معقد من نظام التشغيل مثل (windows-dos-ms) لكنه ضروري، حيث يسمح بتخزين المعطيات على مستوى وسيط تخزين خارجي، و يستخدم مفاهيم منطقية بسيطة من حيث العمل و بالإمكان استخدامه في شكل أوامر في تطبيق ما عند الطلب، و لكن نظام التشغيل نظام تسيير الملفات الخاصة به مع كل مواصفاته:

التنظيم، كيفية العمل ، نمط الحفظ، تعدد المستخدمين، مستوى الحماية و الأمن.¹

2. خصائص النظام :

لنظام تسيير الملفات SGF الخصائص التالية :

✓ ذاكرة تخزين موحدة و مشتركة.

✓ لكل مصلحة مقياس يسمح لها بالدخول إلى هذا النظام، و هذا نع طريق استعمال اللقب و الإسم و

المفتاح السري لمستعملي الحاسوب، و يستطيع رئيس المصلحة مراقبة كافة المصالح التابعة لها.

✓ النظام معلوماتي SGF عبارة عن تطبيق من نوع WEB.

✓ يعتمد على شبكة الإتصال الداخلة للإنترنت في نقل البيانات و المعلومات بين المصالح عن بعد.

✓ مخزن للمعطيات القاعدية.²

¹www.lirmm.fr-système de gestion des fichiers P01

² عبد الرزاق ساطور، مرجع سبق ذكره ص65.

ثانيا: النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

1. التعريف بالنظام:

هو نظام معلوماتي يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية و لقد تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي للمديرية العامة للضرائب و جميع مصالحها المتمثلة في مديرية كبريات الشركات و مراكز الضرائب الجوية على مستوى القطر الوطني بتاريخ 2018/09/01، و هو نظام يرتكز للحل المعلوماتي ERP مع برمجية العناصر التالية: ضبط و تحديد الحل المعلوماتي.

التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.¹

2. أهداف تطبيق نظام المعلومات SAP:

إن أهداف تطبيق نظام المعلومات SAP على مستوى مصالح المديرية العامة للضرائب عديدة نذكر منها : التحكم الافضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة و الأملاك التي تتوفر عليها هؤلاء و هذا مايساعد الأعوان الجبائيين في عملية الرقابة الجبائية. معالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة و تحصيل مختلف أنواع الضرائب و الرسوم هذا الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة و تتم عن طريق الدفع الإلكتروني. التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها و المتعلقة بالرقابة الجبائية و الإجتهااد في معالجة القضايا النزاعية و تقديم الجداول الإحصائية الموجزة و هذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير و استجابة بصفة عاجلة و آلية. إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية.²

(4) التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية:

في هذا الإطار باشرت مديرية الإدارة للضريبة إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، و تمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة إلكترونية على وجه الخصوص فيما يلي :

¹<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32>(consulté le 15/03/2021)

² عبد الرزاق ساطور، مرجع سبق ذكره ص67.

- ✓ تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون و التنسيق بين هذه المصالح، و سهولة الوصول إلى المعلومات الضريبية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب إختصاصه.
- ✓ إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب و هو يشابه نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية ... إلخ و للتفاعل مع مستخدمي الإنترنت و نقل إنشغالاتهم.
- ✓ إعتقاد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب التقييم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبة، مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف و الحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني.
- ✓ إخفاء العفة الغير المادية على الملف الجاني للمكلف بالضريبة بالقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية، لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس الضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.
- ✓ إعتقاد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي بإستعمال تقنية الإنترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات و البيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية للحصول على المستخرج الخاص به، و يهدف المشروع من وراء ذلك إلى إخفاء الطابع الغير المادي لمستخرج الجدول الضريبي.
- ✓ التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار الإستراتيجية الجديدة للفحص، التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص و تكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية و إعتداد العديد من الشركات و المؤسسات لنظام المحاسبة و الفوترة الإلكترونية.
- ✓ وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنية للمؤسسات و الشركات التابعة لمديرية كبريات الشركات، حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية إكتساب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الإنترنت عبر موقع جبايتك الذي أحدث لهذا الغرض.¹

¹وشان أحمد، بلعوز بن علي، ملتقى حول الإصلاحات الضريبية كأداة العصرية و تطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، ص 71.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث عرضاً للبحوث و الدراسات السابقة التي أتيح لنا الإطلاع عليها، و التيتناولت المتغيرات التي لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية، مرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث، و بعد عرضها و من أجل معرفة علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، سيتم تحليل هذه الدراسات من حيث الموضوعات و الأهداف، و الإجراءات المنهجية، و الأدوات و النتائج.

المطلب الأول: التكنولوجيا الحديثة و الرقابة الجبائية

نتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالرقابة الجبائية و علاقتها بالتكنولوجيا الحديثة. الدراسة الأولى: ربيع ناقه، بعنوان تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي 2013-2014. يهدف البحث إلى:

- ✓ محاولة معرفة مكونات إصلاح النظام الضريبي، لإعطاء الضريبة دوراً إقتصادياً يمكنها من رفع مردودية الجباية العادية، و بالتالي تحقيق عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- ✓ تشخيص ظاهرة التهرب و الغش الضريبيين كمسببة للرقابة الجبائية باعتبارهما ظاهرتين تحد من موارد خزينة الدولة و تحول دون تحقيق مسار التنمية الإقتصادية.
- ✓ إبراز الرقابة الجبائية كأهم الأجهزة القائمة على مكافحة ظاهرة التهرب و الغش الضريبيين. حيث قام الباحث بمعالجة بحثه بالإعتماد على المزج بين المنهجين الوصفي و التحليلي، حيث استعرض الأجهزة القائمة على الرقابة الجبائية و أهم الطرق و الوسائل المستخدمة، كما قام بتحليل ظاهرة التهرب الضريبي و فعالية الرقابة الجبائية في محاربتها، بغية الوقوف على معوقاته لتصحيحها. فتوصل إلى أن:
- ❖ الضريبة إقتطاع مالي إجباري تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، دون مقابل مباشر بغرض تحقيق النفع العام.
- ❖ تتميز النظم الضريبية بالتغيير من دولة إلى أخرى حسب النظام الإقتصادي المتبع في كل دولة، و حسب التطورات الإقتصادية الحاصلة عالمياً.

- ❖ جاء الإصلاح الضريبي نتيجة للأوضاع الإقتصادية التي كانت سائدة، حيث كان يهدف إلى إعطاء الضريبة صبغة جديدة تمكنها من رفع حصيلة موارد الدولة و بالأخص الرفع من الجباية العادية، و ذلك بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الحالي.
- ❖ التهرب الضريبي هو الامتناع عن دفع الضريبة جزئيا أو كليا من طرف المكلف باستعمال الثغرات الموجودة في القانون، و بذلك يحول دون أن تؤدي الضريبة الدور الأساسي لها.
- ❖ للرقابة الجبائية أهمية كبيرة في الحد من ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي و أحسن وسيلة في يد الإدارة الضريبية، بمعنى أنها أداة من أدوات القضاء على التهرب و الغش الضريبيين.
- ❖ تعد الإدارة الجبائية همزة وصل بين التشريع الجبائي و المكلف بالضريبة.
- ❖ باعتبار أن الحكم على فعالية نظام الرقابة الجبائية يكمن في مدى قدرته على تحقيق أهدافه التي تكمن في القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، فرغم مساهمتها في زيادة المردودية المالية إلا أنها تتمكن على هذه الأخيرة تماما.

الدراسة الثانية: خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، بعنوان دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)، مجلة، جامعة العربي التبسي ، تبسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ الوصوف، ميله، 2018/06/27.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال التطرق لإطارها التنظيمي و القانوني.
 - ✓ تسليط الضوء على التحصيل الضريبي في الجزائر.
 - ✓ محاولة التعرف على أهم مكونات الرقابة الجبائية و قدرتها على المساهمة في تفعيل عمليات التحصيل الضريبي.
- حيث قام الباحث: بمعالجة موضوع الرقابة الجبائية و دورها في تفعيل التحصيل الضريبي استناد إلى واقع النظام الجبائي الجزائري و التحديات التي يواجهها هذا النظام في ظل عدة معوقات من أبرزها : ظاهرة التهرب الضريبي و ما تفرزه من مخاطر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام و تدهور في حصيلة الخزينة العمومية بشكل خاص.

فتوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل في :

- إن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية و مختلف الإدارات و المؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها و استغلالها.
- إن الإدارة الجبائية لا تستطيع أن ترفع من العراقيل و الصعوبات، فالمشكل في التحصيل الضريبي قد يتسبب فيه الطرفان، الإدارة الجبائية من جهة و المكلفين بالضريبة من جهة أخرى.
- الرقابة الجبائية تضمن المساواة بين المكلفين بالضريبة من خلال تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونيا في كل حالة من حالات التملص من دفع الضريبة.
- يسمح نظام المعلومات الآلي من تحسين عمليات الرقابة الجبائية و اتصال المعلومات بالدقة و السرعة المناسبة.

الدراسة الثالثة: تومي سمية، بن عمارة منصور، بعنوان فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية، مجلة دراسات جبائية، الجزائر، جوان 2018.

تمثلت إشكالية هذه الورقة البحثية في : كيف تساهم التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل آليات الرقابة الجبائية ؟

قام الباحثان باختبار الفرضيتين التاليتين:

❖ كفاءة الإدارة الجبائية و فعالية الرقابة الجبائية تتطلب فقط تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة في إطار استخدام تكنولوجيا الإعلام و الإتصال، دون اللجوء إلى القيام بتعديلات أخرى تشريعية أو هيكلية.

❖ التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية و تطويرها يساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية و كفاءة الأعوان المراقبين و زيادة التحصيل الضريبي و تفادي و تخفيض عدد المنازعات، في ظل الخدمات و التسهيلات التي أقرها المشرع الجبائي سواء للمكلف بالضريبة أو للإدارة الجبائية.

حيث توصلا إلى ما يلي:

- تعد فعالية الرقابة الجبائية مهمة تتطلب العديد من الجهودات و التعديلات و التحسينات الإستراتيجية لتحقيقها، و على جمع المستويات التشريعية و الهيكلية و التكنولوجية و بصورة متكاملة.
- توجه الحكومة نحو عصرنة الإدارة الجبائية و تطوير نظام المعلومات الجبائي و تطبيقه على مجال واسع يشمل جميع التراب الوطني، يسهل من عملية التصريح الجبائي الذي سيدفع المكلفين بالضريبة للقيام

بواجبهم الضريبي بصورة أفضل و في المقابل ينخفض الضغط الكبير على الأعوان المراقبين خاصة في ظل نقص الموارد البشرية لمراقبة هذه الملفات، فإدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال يستخلف شبكة معلومات وطنية، تحمل بيانات رقمية يمكن الولوج إليها في أي وقت و من جميع الهياكل المخولة قانونا باستخدام هذه المعلومات.

■ تستلزم فعالية الرقابة الجبائية التآطير المنهجي و المتناسق بين جميع الفاعلين الاقتصاديين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية بجميع هياكلها للوصول إلى الكفاءة المطلوبة و تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة الجبائية المتبعة مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير النسيج الاقتصادي و تعديل نسبة الواردات و زيادة حجم التبادلات الخارجية دون أن ننسى الاهتمام بالعنصر البشري المحرك لها، و في المقابل يبقى التحدي الأكبر هو النجاح في الإبقاء على نظام المعلومات في حالة تشغيل دائم و الحفاظ على سيرورة التعديلات الإستراتيجية المنتهجة مهما كانت الظروف الغير متوقعة.

الدراسة الرابعة: عبد الرزاق ساطور، بعنوان دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة و التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2018-2019.

الهدف من الدراسة يكمن في اختبار مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير كل من الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي من أجل إيجاد أحسن علاقة بين هذين المتغيرين، بالإضافة إلى أهداف ثانوية أخرى لا تقل أهمية عما سبقها و المتمثلة في:

- ✓ الوقوف على مدى إدراك مركز الضرائب لولاية أم البواقي لأهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
 - ✓ التعريف بعملية الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي التي تتم على مستوى مركز الضرائب لولاية أم البواقي.
 - ✓ تحليل العلاقة الموجودة بين تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.
- حيث قام الباحث باختبار الفرضيات التالية:
- ❖ تكنولوجيا المعلومات هي نتاج تلاحم و تكامل كل من تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الاتصال.
 - ❖ الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي هما آليتان قانونيتان تعتمد عليهما الإدارة الضريبية في حماية موارد الدولة و حقوق المكلفين بالضريبة.

❖ توجد علاقة ارتباطية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مع الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

فتوصل إلى النتائج التالية:

- مركز الضرائب لولاية أم البواقي يعتمد على وسائل تكنولوجيا حديثة في استقبال و إعلام المكلفين بالضريبة.
- يعتمد مركز الضرائب في تسيير الملفات الجبائية و دراسة طلبات المكلفين بالضريبة على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التي من بينها تسيير الملفات SGF الذي تم الاستغناء عنه في 2018/08/31 و استبداله بنظام معلومات SAP.
- اعتماد الإدارة الجبائية على الانترنت في تسيير العمليات الجبائية جعل من تبادل المعطيات و المعلومات يسير بصورة إلكترونية سريعة و انية بدل تبادل الاستثمارات الأمر الذي ساهم في تطوير عمليتي الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.
- سهل نظام SAP على المكلفين بالضريبة العديد من العمليات الجبائية كاستخراج بعض الوثائق عن بعد.
- التسيير الإلكتروني للملفات الجبائية ساهم في تطوير الإجراءات الرقابة الجبائية.
- اعتماد المركز في الإجراءات و العمليات الضريبية على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال قلل من الوقت المستغرق في عملية التحصيل الضريبي.

الدراسة الخامسة:قراي نصرالدين، بعنوان دور التكنولوجيا و الإعلام الآلي في تفعيل الرقابة الجبائية،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي 2018-2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر، الوقوف على مدى أهمية التكنولوجيا في الزيادة من فعالية الرقابة الجبائية، إبراز الرقابة الجبائية كأهم الأجهزة القائمة على تحسين التحصيل الضريبي و نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بها.

قام الباحث باختبار الفرضيات التالية:

❖ المراكز الضريبية هي الهيئات الوحيدة المسؤولة عن القيام بعملية الرقابة الجبائية .

❖ تؤدي تكنولوجيا الإعلام الآلي إلى تحسين كفاءة الرقابة الجبائية.

❖ تمارس الرقابة الجبائية في الجزائر بطرق تقليدية.

حيث توصل إلى النتائج التالية:

- يحاول المكلفين بالضريبة تضخيم الأعباء و التكاليف و تقليص النتائج و هذا من أجل التقليل من الوعاء الضريبي إضافة للرسوم الواجب عليهم تسديدها.
- يساعد التحقيق في المحاسبة شكلا و مضمونا إلى اكتشاف العديد من التلاعبات.
- تحديث معرفة الأعوان و ذلك من خلال الإطلاع الدائم و المستمر على الجديد في القوانين و التشريعات الجبائية، و ذلك اجتنابا و حرصا لعدم الوقوع في تجاوزات لحقوق المكلفين.
- عدم تطبيق أنظمة المعلومات الجبائية الجديدة في مجال الرقابة الجبائية و هذا نظرا لأبعاد سياسية.

المطلب الثاني: التكنولوجيا الحديثة و التحصيل الضريبي

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدراسات السابقة المتعلقة بمعرفة مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة على

التحصيل الضريبي.

الدراسة الأولى: عشاوي المالك، اليماني عيسى، التوجي عبد الله، بعنوان إمكانية تطبيق نظام جباية

الضرائب الإلكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في

علومالتسيير، جامعة أدرار، 2014-2015.

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة وضع تصور لتقويم أداء الخدمات الضريبية باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء.
 - ✓ تفعيل كفاءة الإجراءات و ترشيد تكلفة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة إلكترونيا.
- قام الباحثون في هذه الدراسة باختبار الفرضيات .
- ❖ يعتبر المنظور المالي أهم مقاييس تقويم الأداء إلكترونيا و تعد نتائجه موجهة لتحقيق الأهداف و الوقوف على الإيرادات الضريبية المحصلة نقدا و الربط مع واقع المكان نتيجة زيادة الوعي الضريبي.
 - ❖ استخدام بطاقة القياس المتوازن في تقويم الأداء من منظور المكلفين، تدفع إلى تعظيم رضا المكان الذي تقع اهتماماته في أربعة مجالات (الوقت، التوعية، الأداء و الخدمة، التكلفة).

حيث توصلوا إلى مايلي:

- دفع إدارة الضرائب إلى تجسيد بطاقة القياس المتوازن في تطوير نظام جباية الضرائب الإلكترونية.

- ضرورة تطوير آليات التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال تخفيض الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة الضريبية و تفعيل خدمة التواصل المباشر إلكترونياً مع المكلفين عبر شبكة الإنترنت بمعنى الزيادة في الحصيلة الضريبية و تقليص الوقت و الجهد.

الدراسة الثانية: ابراهيمناصر جودة، بعنوان التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في النظام الضريبي، مقال، جامعة الزرقاء الأردن، 2016.

المهدف من البحث:

- ✓ فهم التجربة الأردنية في إدخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في النظام الضريبي.
 - ✓ معرفة مدى تأثير إدخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في النظام الضريبي على تحقيق أهدافه و رسالته و رؤيته.
 - ✓ معرفة نقاط القوة المحفزة من جهة و نقاط الضعف و التحديات من جهة أخرى في التجربة الأردنية في إدخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في النظام الضريبي.
 - ✓ معرفة و تقييم التجربة الأردنية بالنسبة للمعايير الدولية في مجال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في النظم الضريبية.
- حيث قام الباحث بالمقابلات الشخصية غير الهيكلية مع إدارة النظام الضريبي و الموظفين (مقربين و مدققين) و مع مفوضين (مدققين قانونيين و مستشارين متخصصين)، و من خلال ذلك تم الباحث بالإجابة على الإشكالية التالية : ماهي العوامل الداعمة و ماهي التحديات التي تحيط بتجربة إدخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في النظام الضريبي؟ .
- اين تقع التجربة الأردنية في إدخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في النظام الضريبي بالنسبة للمعايير الدولية؟.
- و قام باختبار الفرضيتين التاليتين:
- ❖ الفرضية الأولى: لا يوجد أثر للعوامل الداعمة أو التحديات التي تحيط بتجربة إدخال و تطبيق التكنولوجيا في النظام الضريبي على النظام الضريبي في الأردن.
 - ❖ الفرضية الثانية: لا يمكن معرفة و تقييم التجربة الأردنية في إدخال و تطبيق تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي بالنسبة للمعايير الدولية.

النتائج المتوصل إليها:

- ساهم إدخال و تطبيق تكنولوجيا الحديثة في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة في تحقيق أهداف الضريبة و منها: زيادة التحصيلات الضريبية، زيادة التزام الطوعي بالقوانين الضريبية، العمل على جذب الإستثمارات، تحقيق العدالة الضريبية بالقدر المستطاع.
- تعدد العوامل المحفزة و المساعدة للتجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا في النظام الضريبي و هي: الموارد البشرية المؤهلة و المدربة، الدعم الرسمي و الكبير لإنجاح التجربة، عوامل أخرى: إنتشار الأنترنت .
- معطيات: صعوبات فنية، تنظيمية، تحديات بيئية.
- التجربة الأردنية حققت خطوات الوجود و التفاعل و المعاملات و لم تبدأ بخطوة التكامل و الدمج حسب نموذج منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OECD، أما بالنسبة لتقييم التجربة الأردنية حسب نموذجالإتحاد الأوروبي EU MODAL فقد أنجزت الخطوات صفر و الأولى و الثانية و الثالثة و مازالت تحت إنجاز الخطوة الرابعة و لم تبدأ بالخطوة الخامسة.

الدراسة الثالثة: محمد أمين حساب، جمال الدين بكيري، بعنوان نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجمما، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة الأغواط، جامعة غرداية الجزائر، 2020/10/18.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية تطبيق منهج الإدارة الحديثة six sigma وفق لطريقة dmaic في الإدارة الضريبية وطبقا لهذا المنهج فقد تم وصف عملية التحصيل الضريبي من خلال مخطط العمليات، و تحديد المشاكل التي تعاني منها و قياسها و تحليلها، و التعرف على العوامل التي تؤدي إلى إرضاء المكلفين بأداء الضريبة.

قام الباحث بوضع محورين أساسيين هما الإطار المفاهيمي لكل من جودة التحصيل الضريبي من جهة و المناهج الإدارية الجديدة للتحسين (ستة سيجمما) من جهة أخرى و كذا الإطار التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية لمختلف مديريات الضرائب و قبضات بلدية الأغواط و المراكز الجوية لجمع المعلومات على أرض الواقع.

النتائج المتوصل إليها:

- وجود ضعف كبير في عملية التحصيل الضريبي على مستوى القباضات و مديريات الضرائب بالأغواط تعود إلى أسباب ذكرناها سابقا في مرحلة التحصيل و ذلك حسب تصريحات المسؤولين و الإطارات.

- ضعف التحصيل الضريبي راجع بالأخص إلى العلاقة بين المكلف الضريبي و المصالح الضريبية حيث هذه العلاقة لا تتسم بالثقة و الشفافية، و عليه نجاح مناهج تحسين التحصيل حاصل بعد رجوع الثقة بين الطرفين.
- عدم إمكانية تطبيق منهجية ستة سيجما، في الإدارات الضريبية في هذه المرحلة بالذات، لنقص الخبرة و التدريب في منهجية ستة سيجما ، فمديرية الضرائب بالأغواط تفتقر لمتطلبات التي ترسي قواعد هذه المنهجية.
- إن القضاء و التقليل من ضعف التحصيل الضريبي يكون بإتباع منهجية ستة سيجما و ذلك نظرا و استنادا إلى تجارب دول و مصالح ضريبية قد قامت فعلا بتطبيق منهجية ستة سيجما، أما تبنيها في الجزائر يحتاج إلى ارضية و دراسة معمقة مسبقة للوصول إلى الهدف المنشود.
- الدراسة الرابعة: مسقم مريم، بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة التهرب الضريبي، مقال، جامعة البليدة 2، الجزائر، سنة 2020/12/31.
- تهدف هذه الدراسة إلى مدى إمكانية تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين التحصيل الجبائي و منه مكافحة التهرب الضريبي.
- حيث قامت الباحثة بدراسة الموضوع من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف مختلف العناصر المتعلقة بطبيعة الدراسة، و المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف تطبيقات الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي في الجزائر حيث توصلت إلى:
- غياب وجود تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية من طرف المشرع الجزائري حيث أنه فقد سعى إلى تطبيقها دون العمل على سن قانون يوضحها سواء كان ذلك بالنسبة لموظفي الإدارة الضريبية، أو حتى بالنسبة للمكلف بالضريبة.
- غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- غياب وجود الأنظمة الخاصة بتأمين و حماية خصوصية البيانات و المعلومات و كذلك حمايتها من الاحتيال.
- غياب توسيع التعامل بالتصريحات الإلكترونية.

الدراسة الخامسة: سيليني جمال الدين، طالي محمد، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة كورونا، مجلة، جامعة بليدة 2، 2021/01/20.

الهدف من البحث:

- ✓ إبراز ماهية التحصيل الضريبي و أهمية تغطية النفقات العامة.
 - ✓ التطرق إلى إجراءات التحصيل الضريبي المتبعة في الإدارة الضريبية.
 - ✓ التعريف بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني جبايتك كنموذج للعصرنة.
 - ✓ إبراز فعالية هذا النظام في ضمان استقرار مردودية التحصيل الضريبي رغم جائحة كورونا.
- حيث قام الباحث ب: تقسيم البحث إلى شقين: الشق النظري، قام بتعريف شروط النظام الإلكتروني المستحدث، أما الجانب التطبيقي، فقد أعد استبيان ووزعه على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، يشمل فئة من الإداريين المكلفين بدفع الضريبة. و ذلك لمعرفة مدى فعالية هذا النظام في ضمان تدعيم الخزينة العمومية بموارد التحصيل الضريبي دون أي تعطل بسبب أزمة جائحة كورونا.
- نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى:

- إن تطبيق النظام الجبائي المعلوماتي جاء بثماره من خلال استقرار التحصيل الضريبي على نفس الوتيرة في الإدارة التي يطبق فيها.
 - ساهم النظام الجبائي الإلكتروني في تدعيم الخزينة العمومية بمستحقات التي تدفع من طرف الشركات الكبرى و التي تتمثل أكثر من 50% من الجباية العادية و 100% من الجباية البترولية دون تعطل أو تأجيل و بصفة أمنة تفاديا لانتشار وباء كورونا.
 - عدم التعجيل في بناء قاعدة بيانات وطنية تساهم فيها عديد الإدارات كالجمارك و التجارة قد تكون كوسيلة رقابة و مرجع تشترك فيه كل الإدارات التابعة للدولة، ليس فقط مصلحة الضرائب و هذا لتوسيع العمل الرقابي و عدم ترك أي فجوات أمام المتهربين و الغشاشين.
- تناولت الدراسات السابقة أهمية تطبيق دور تكنولوجيا الحديثة في القطاع الضريبي، و قد خلصت إلى ضرورة رفع كفاءة نظام المعلومات في الإدارة الضريبية . بينما ركز هذا البحث على تقييم فعالية عصرنة الإدارة الضريبية في الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و قد توصل إلى أنه توجد مستجدات جديدة غير ولكن غير فعالة في تطبيقها .

خلاصة الفصل :

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات المخولة للإدارة الضريبية قانوناً، من خلال التطبيق الميداني للقوانين الضريبية بهدف التأكد من صحة التصريحات المقدمة لها لتأسيس الوعاء الضريبي، وكذا مراقبة المكلفين بالضريبة قبل، أثناء و بعد تأديتهم لواجباتهم الضريبية، بهدف إرساء قاعدة من قواعد الضريبة المتمثلة في العدالة والمساواة بين المكلفين بدليل أن وظيفتهم الأساسية هي البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و إكتشاف الأخطاء التي يقوم بها المكلفين بالضريبة، لهذا تواجه عملية الرقابة الجبائية العديد من الصعوبات المتعلقة بالنظام الضريبي و الإدارة الضريبية و المكلف بالضريبة و المحيط الخارجي و كذا عدم التكامل و التنسيق بين الإدارة الضريبة و مختلف الإدارات الأخرى، و لتخلص من هذه العراقيل و الصعوبات وظفت وزارة المالية للمديرية العامة للضرائب جميع الوسائل الهيكلية و البشرية و القانونية لرفع من مستوى الرقابة الجبائية و بلوغ الأهداف المنشودة منها.

أما بخصوص التحصيل الضريبي فهو يعتبر الإجراء الذي يسمح لإدارة الضريبة بإقتطاع مستحقاتها من المكلفين بصفة قانونية، و الذي يمر بمراحل تتمثل في كيفية تكوين الملف ثم إخضاع المكلف لنظام جبائي معين لتنتهي بتحضير الإشعار بالدفع ثم التحصيل بشتى الطرق المتاحة كالتوريد أو للإقتطاع من المصدر... إلخ، و في حالة إمتناع المكلف بالضريبة تتخذ الإدارة الضريبة إجراءات لتحصيل الإجمالي.

و نتيجة لتطورات التي شهدتها الإقتصاد، أصبح لازماً على الإدارة الضريبة القيام بعصرنة أجهزتها لإحتواء مشكلة الكم الهائل من البيانات و المعلومات الخاضعة بالمكلفين بالضريبة و سرعة معالجتها، وذلك من خلال الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات و الإتصال بهدف التطوير في نظام المعلومات الخاص بها، و الذي يعتمد عليه في عمليتي الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

الفصل الثاني :

دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين تموننت

تمهيد:

تدعيما للدراسة النظرية في الفصل السابق و التعرف على الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي واختصار علاقتهما بالتكنولوجيا الحديثة، ارتظاينا أن نجري دراسة تطبيقية نحاول من خلالها مطابقة المعرفة النظرية على ماهو موجود في الواقع العملي و الإستفادة من تجربة العاملين في الميدان. من خلال هذا سنتطرق أولا لتقديم لمحة حول المديرية للضرائب محل الدراسة، هيكلها التنظيمي و مهامها وصولا في الأخير إلى معرفة و إيضاح المستجدات التكنولوجية الحديثة، و من ثم تقييم الوسائل و البرامج التكنولوجية على مستوى كافة المصالح.

المبحث الأول: مدخل إلى مديرية الضرائب

في إطار تحديث الإدارة الجبائية شرعت المديرية العامة للضرائب بوضع اسنراتيجية لعصرنة هيكلها قصد تحقيق هذه الغاية، و ذلك عن طريق إنشاء مديريات الضرائب و كبريات المؤسسات و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت مجال اختصاصها و نخص بالذكر مصلحة الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

المطلب الأول: نظرة عامة عن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تشكل مديرية الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي، الحرص و التحقق من سلامة السير الحسن للتطبيق الصارم للقوانين المالية، إضافة إلى كيفية الحفاظ على حقوق المكلفين بالضريبة و خاصة فيما يتعلق بنظام الفرض الضريبي و المنازعات.

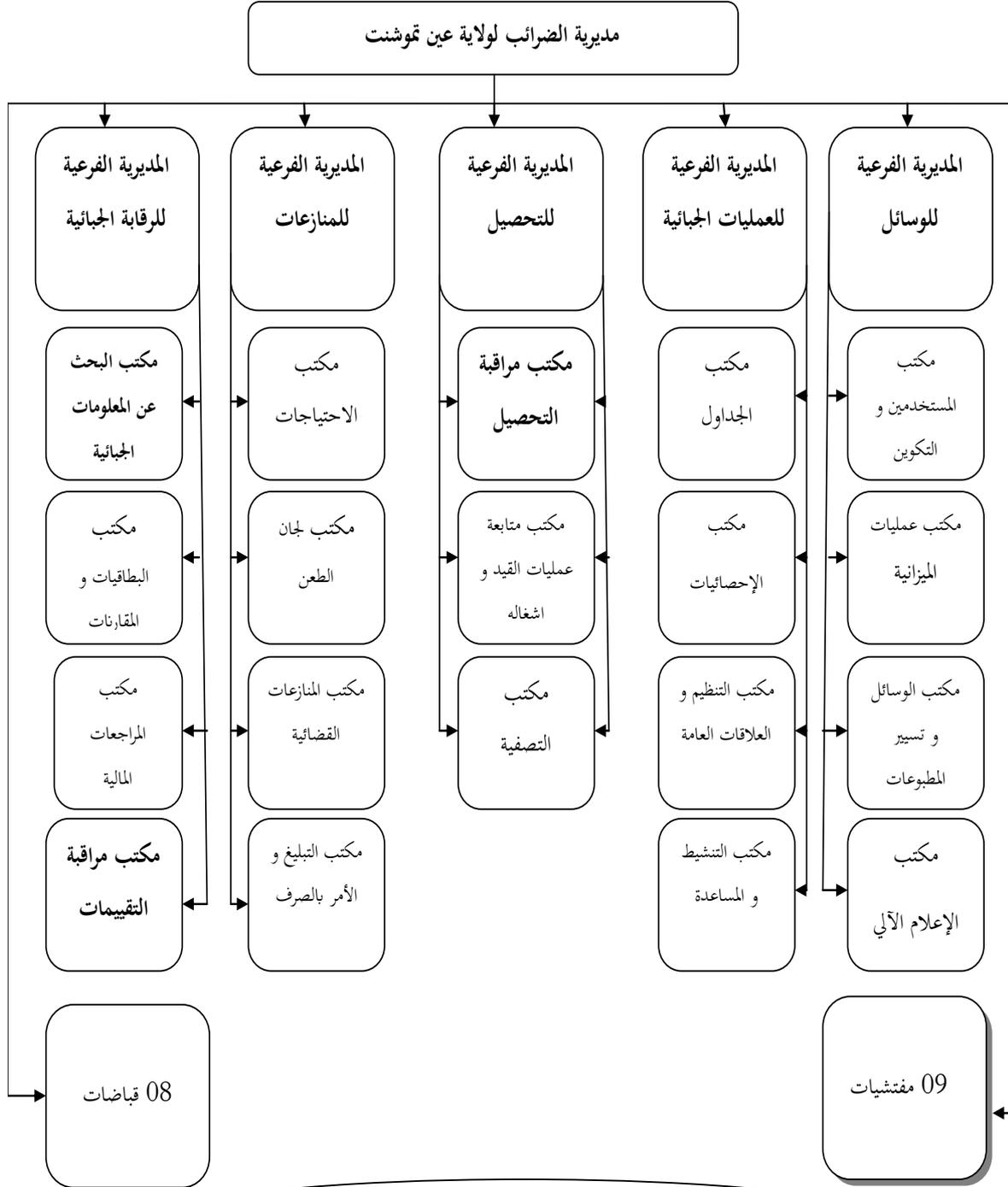
أولاً: تعريف مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

هي واحدة من بين 51 مديرية ولائية على المستوى الوطني، و التي باشرت نشاطها بداية من تاريخ 1985/01/02 و التي يمكن حصر مهامها فيما يلي:

تتدخل في مجال التسيير البشري و المادي للمصالح الولائية الجبائية.

- متابعة عملية التحصيل على مستوى قباضات الضرائب.
 - إصدار البطاقات الجبائية.
 - التحقيق في المحاسبة و متابعة كشوف العملاء.
 - تقوم بعمليات الإحصاء و المتعلقة بالملفات الجبائية الموجودة على مستوى المفتشيات.
 - الفض في المنازعات و الطعون الجبائية.....إلخ.
- بمعنى أنها تقوم بتسيير مديرياتها الفرعية الخمسة.

الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت



الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

شكل رقم 02: مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

ثانيا: مهام مديرية الضرائب

يبرز الهيكل التنظيمي في شكل خمس مديريات فرعية تشمل عدة مصالح و هاته الأخيرة تضم مكاتب مختصة وواضحة المهام و سنتطرق إلى المديرية الفرعية و مهامها:

❖ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: و تكلف لا سيما، بما يأتي:

✓ تنشيط المصالح و إعداد الإحصائيات و تجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.

✓ التكلف بطلبات اعتماد حصص بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و متابعتها و مراقبتها.

✓ متابعة أنظمة الإعفاء و الامتيازات الجبائية الخاصة.

❖ المديرية الفرعية للتحصيل: و تكلف لا سيما، بما يأتي.

✓ التكلف بالجدول و سندات الإيرادات و مراقبتها و متابعتها و كذا بوضعية تحصيل الضرائب و الرسوم و كل ناتج آخر أو أتاوى.

✓ متابعة العمليات و القيود الحسابية و المراقبة الدورية لمصالح التحصيل و تنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير و تصفية الحسابات و كذا التحصيل الجبري للضريبة.

✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.

✓ مراقبات القابضات و مساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات و تطهيرها.

❖ المديرية الفرعية للمنازعات: و تكلف لا سيما، بما يأتي:

✓ معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، و تبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة.

✓ تشكيل ملفات إيداع طعون الاستئناف و الدفاع أمام الهيآت القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

❖ المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية قبل عام 1991 كانت مجمل عمليات التحقيق المحاسبي و الرقابة الجبائية

مطبقة من قبل مصلحة البحث و التحقيق، و هي هيئة تتضمن البحث و التحقيق في ثلاثة مناطق و هي الجزائر العاصمة، وهران، و قسنطينة، تحت سلطة الإدارة المركزية التي تسطر برنامج و كيفية العمل، لكن

بعد الإصلاح الجبائي سنة 1992 أوكلت مهمة الرقابة إلى مديرية الضرائب، و في نهاية سنة 2010 أنشئت مديرية فرعية للمراقبة الجبائية و التي لها دور كبير في محاربة الغش و التهرب الضريبي، و تكلف لا سيما بإعداد برامج البحث و مراجعة و مراقبة التقييمات و متابعة إنجازها.

المديرية الفرعية للوسائل: و تكلف بما سأتي:

- ✓ تسيير المستخدمين و الميزانية و الوسائل المنقولة و غير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- ✓ السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها و كذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية و التطبيقات المعلوماتية في حالة التشغيل.

المطلب الثاني: ماهية مصلحة الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي

مصلحة الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي هما إحدى مصالح مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت يشرف على كل مصلحة رئيس و بدورها يشرفان على عدة مهام.

أولاً: مصلحة الرقابة الجبائية: تعتبر أهم مصلحة من بين المصالح الموجودة بمركز الضرائب حيث تكلف لا سيما بإنشاء برامج التحقيق و اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، و ذلك برسم المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب و القيام بعمليات التحقيق في محاسبتهم و كذا التحقيق المصوب في المحاسبة، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية.

ثانياً: مصلحة التحصيل الضريبي: من بين المكاتب الموجودة على مستوى مديرية الضرائب و المتكلفة بالتحصيل الجبائي مكتب مراقبة التحصيل الذي يضم مجموعة من الأعوان يتأسسهم رئيس مصلحة التحصيل الذي يقوم بدور المنشط و الموجه لطرق التحصيل على مستوى المديرية، و كذا تنشيط الأعوان على مستوى قباضات الضرائب و من بين المهام المنوطة في هذا المكتب:

- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و التعامل مع الخاضعين للضريبة في إطار هذه العمليات.
- إعداد عناصر الجبائية الضرورية لوضع الميزانية و تبليغها للجماعات المحلية و كذا الهيآت المعنية.
- دفع نشاطات التحصيل بكل الطرق سواء كانت ودية أو جبرية (الغلق المؤقت للمحلات التجارية من خلال إصدار قرارات الغلق).
- تبليغ القباضات بقرارات البيع بالمراد العلني.

- تنشيط القباضات بمختلف التدخلات الروتينية.
- البحث عن مصادر تمويل و مخالصة الشركات الخاصة و ذلك من خلال لدى الخزينة العمومية.

المبحث الثاني: عصنة القطاع الجبائي و تقييمه في ممارسة الرقابة و التحصيل الضريبي

تسعى عملية عصنة إدارة إدارة الضرائب إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية و طرق تسييرها، و هذا يتبنى نظام جديد للغدارة يركز أساسا على فكرة جمع المهام و الوظائف الجبائية الأساسية في مصلحة واحدة، و تصنيف فئات المكلفين حسب درجة أهميتهم، و كذا إدراج الطرق و الوسائل العصرية الملائمة في أداء العمل الإداري بغية تبسيط و تسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين لزيادة نسبة الاستجابة الطوعية لديهم في دفع الضريبة، و من ثم زيادة الفعالية في التسيير.

المطلب الأول: المستجدات الحديثة في النظام الضريبي

باشرت إدارة الضرائب باعتبارها طرف معني في القطاع المالي للعصنة على نطاق واسع حيث تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها و تبسيط اجراءاتها و تحسين أدائها.

أولا: نظام المعلوماتية الجبائي "جبائتك":

1) تطبيق عملي جيد "حكومة إلكترونية": منذ إطلاق مشروع العصنة الرقمية للحكومة "الجزائر الإلكترونية

2013". لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات، و تهدف هذه الإستراتيجية إلى تطويرا قطاع التكنولوجيا الجديدة و تبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية و التبادل الحر للمعطيات.

لم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجديدة لأنها تشكل الإدارة الرائدة في وضع مخطط العصنة. و بذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على مواجهة التحديات و الصعوبات التي تواجه هذه الإدارة باعتبارها ممول لإيرادات ميزانية الدولة. لهذا الغرض و كمرحلة أولى تم تسخير مكتب مساعد في إدارة المشاريع من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للإحتياجات الخاصة و التطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة لدى المديرية العامة للضرائب و النتائج المنتظرة من جهة و تحضير مشروع الإتفاقية من جهة أخرى.

في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية و التقنية إلى تكليف شركة إسبانية للإدماج(إندرا) قصد وضع نظام معلوماتي جبائي لفائدة المديرية العامة للضرائب.

2) امتيازات و رهانات :يتطلب التنظيم الجديد للمديرية العامة للضرائب من 2013 إلى يومنا هذا الجوء إلى

إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة و تحصيل مختلف

الضرائب و الرسوم و كل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية، تسوية القضايا النزاعية و تقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير و النجاعة.
يمكن تلخيص إمتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيما يلي:

❖ فيما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء و التحصيل و تسيير الملف الجبائي .
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني و الحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح و التعريف بالمكلفين بالضريبة.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

❖ فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلاً يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:
- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب و تجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
 - الولوج إلى الإدارة الجبائية 24 على 24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع
 - تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
 - الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة و الإطلاع عليها.
 - الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه و رسومه.
 - الإطلاع عن دينه الجبائي الكلي.
 - طلب امتيازات جبائية.

ثانياً: نظام المعلومات الجبائي SAP:

يعتبر إدراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث.

- و عليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من نوع SAP يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية، مع برمجة العناصر الآتية ضبط و تحديد الحل المعلوماتي، التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة بإحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.
- ✓ **طريقة عمل نظام SAP:** سنحاول وضع الخطوات الأساسية لطريقة عمل نظام SAP و لا بد من الإشارة إلى وجود ملايين التفاصيل التقنية التي لا يدركها إلا الخبراء المختصون بهذا النظام، لكن و مع هذه الخطوات نأمل أن يحصل من يرغب بفهم طبيعة عمله على الأفكار الأساسية الضرورية.
- (1) يصل الطلب من قبل أحد طالبي العروض و الذي قد يكون من المستخدمين عبر الأنترنت أو متعلقا بأحد الأعمال أو أي شيء آخر.
 - (2) يحلل المسؤول عن النموذج الخاص بنظام SAP ذلك الطلب.
 - (3) ثم يرسله إلى معالج الرسائل.
 - (4) يقرر معالج الرسائل بدوره إمكانية التعامل مع الطلب وفقا لهذا النموذج أو ضرورة عرضه على عرضه على نموذج مختلف.
 - (5) عند توفر إمكانية لتنفيذ الطلب وفقا للنموذج نفسه، فإنه يوضع ضمن إحدى العمليات المتاحة في النمط المناسب، فعلى سبيل المثال إن كان طلبا من أحد المستخدمين عبر الأنترنت سيوضع ضمن سياق الحوارات.
 - (6) يعالج الطلب ضمن سياق العمل، فإن دعت الضرورة سيعمل نظام SAP على تحديث قاعدة البيانات عن طريق خادم Engueue.
 - (7) تعود نتيجة معالجة الطلب إلى مصدره (الجهة الطالبة) على شكل طلب عكسي.
- ✓ خصائص نظام SAP :
- يتميز بميزات عديدة تجعله مختلفا عن بقية الأنظمة التي تعمل بنفس المجال:
 - لا تتضمن نهائيا التقنية التي يعتمد عليها نظام SAP من جدولة مختلف العمليات و تخطيطها و إدارتها و تتبعها أكثر سهولة من قبل.
 - يسمح بالاندماج و التعامل مع إمكانيات ووسائل التجارة الإلكترونية.

● يتطلب تكلفة حقيقية و فعلية متناسبة مع ما يقدمه، و يقلل من تكاليف الخدمات الإدارية التي تقدمها المنظمات العاملة في هذا المجال .

● عمل النظام على أتمتة المهام المتعلقة باستعراض المشاريع و التقارير.

● يقدم أداء ثابتا من خلال عدة أقسام لتنفيذ الأعمال التجارية.

✓ عيوب نظام SAP:

● **التكلفة العالية:** التكلفة العالية لشراء هذا البرنامج و تنفيذه، و تشمل التكاليف تكاليف العمالة لموظفي تكنولوجيا المعلومات الداخلية أو المستشارين الخارجيين الذين يشرفون على العملية. بمجرد أن تنفذ الشركة البرنامج، يحتاج الموظفون إلى التدريب، يتضمن ذلك تدريب كل موظف على الوظائف التي يمكنهم الوصول إليها. تشمل التكاليف المستمرة صيانة البرامج و التحديثات الدورية.

● **التعقيد:** هو التعقيد المضمن في البرنامج. تنفذ معظم الشركات لوظيفة واحدة للبرنامج في كل مرة ، مما يسمح للموظفين بالتعرف على البرنامج قبل المضي قدما. قد تستغرق عملية التنفيذ الكاملة عدة سنوات.

المطلب الثاني : تقييم ممارسة التكنولوجيا الحديثة في الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت أسست لغرض واحد و هو تقديم خدمة نوعية و تكوين شراكة جديدة مع المكلفين بالضريبة التابعين لها و الخاضعين للنظام الضريبي الحقيقي.

و ما هو ملاحظ أنها تعتمد على تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في تسيير بعض العمليات و الإجراءات الجبائية، كعمليتي الإستقبال و الإعلام، كما طورت في عمليات دراسة طلبات و تصريحات المكلفين بالضريبة المودعة على مستوى المراكز الجوارية من خلال الاستغناء عن نظام تسيير الملفات SGF و استبداله بنظام المعلومات SAP، حيث يعتبر هذا الأخير نتاج لتلاحم تكنولوجيا المعلومات و الإتصال بدليل أنه من جهة يسمح للمكلفين بالضريبة بإرسال طلباتهم و تصريحاتهم عن بعد بالاعتماد على تكنولوجيا الشبكات ممثلة في مواقع الانترنت كموقع المديرية العامة للضرائب DGI و موقع جبايتك (jibayatic) إلا أنه و رغم الوعاء الضريبي إلا أنها تبقى محدودة بالنظر إلى نقص العنصر البشري المؤهل، و الوسائل المادية الموضوعة لأعوان مديرية الضرائب من أجل القيام بمهامهم، إضافة إلى غموض التشريعات الضريبية و عدم اهتمام غالبية أعوان الإدارة الضريبية بنظام الاعلام الآلي و تكنولوجيا الاعلام و الإتصال مما يجعل المديرية أمام تحديات صعبة في مرحلة الرهانة.

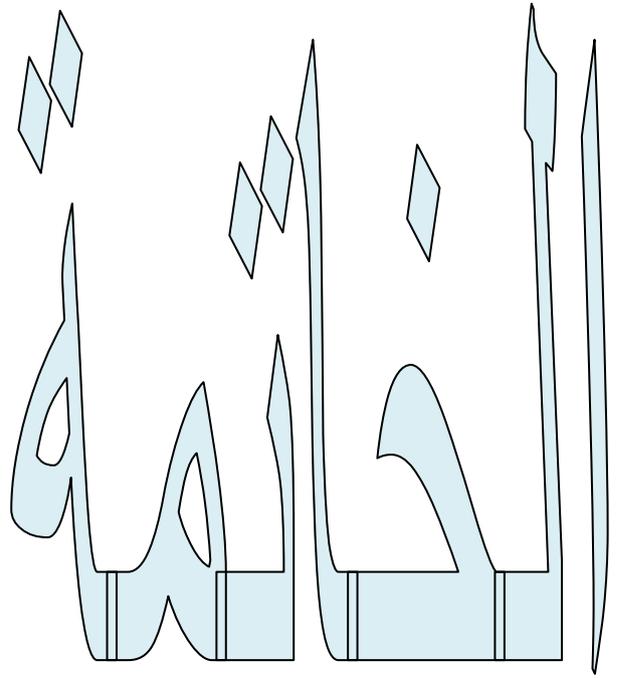
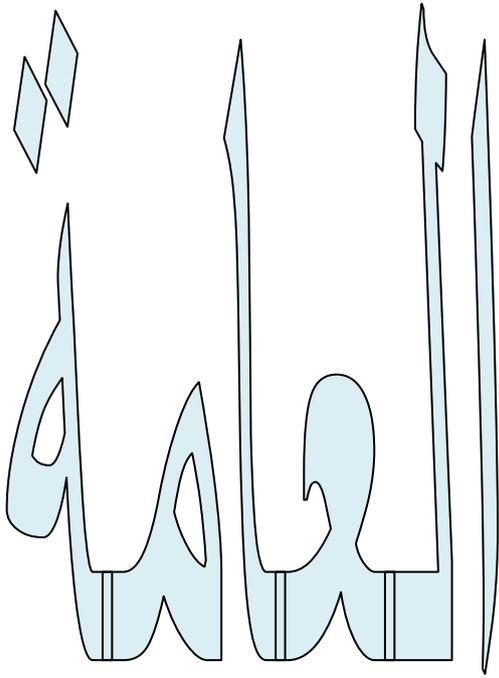
وكذلك من أهم ما يواجه عصرنة مديرية الضرائب هو غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة نتيجة لنقص الثقافة الجبائية و نظرتهم للضريبة على أنها إكراه و ليست مساهمة في العبء الوطني، غياب ثقافة معلوماتية لدى غالبية المكلفين بالضريبة بخصوص التجارة الإلكترونية و وسائل الدفع الإلكتروني و الضريبة الإلكترونية مما يصعب تطبيقها في الواقع. كل هذه المشاكل أدت إلى صعوبة في عملية تسيير الملفات و فعالية العمليات الجبائية خاصة عمليتي الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

كما اتضح من خلال استماعنا لعمال مديرية الضرائب أنه لا توجد لتكنولوجيا المعلومات دور كبير في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت، حيث وجدنا هذه الأخيرة تستخدم تقنيات حديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال فقط في بعض العمليات التي تتمثل في إعداد الجدولة و إعداد وثيقة G50 ، و ذلك من خلال إدخال البيانات و إخراج النتائج بطريقة تلقائية، مما يوفر الجهد و الوقت على الأعوان الجبائين و هذا ما أثر هذا بالسلب على باقي العمليات الجبائية الأخرى. و بالرغم من كون الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي من أهم العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية إلا أنهما لم يحظيان بالقدر الكافي من التطور التكنولوجي التي تشهده إدارة الضرائب. غير أنها تسعى إلى تجسيد الإصلاح الجبائي و فعاليته من خلال تعديل عمل مديرية الضرائب و ما يرتبط بها و نقصد بذلك تعميم الهياكل المستحدثة عبر كافة العمليات الجبائية، حتى يتسنى لها العمل على التحصيل الضريبي في أحسن الظروف هذا من جهة و من جهة أخرى تفعيل الرقابة الجبائية التي تشكل أداة هامة و سبيل أفضل لاكتشاف حالات التهرب الضريبي و تبسيط الإجراءات التي من شأنها تحسين الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة و ذلك محاولة منها لاسترجاع الموارد المالية الغير محصلة .

خلاصة الفصل:

من خلال التربص التطبيقي الذي أجريناه بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت توصلنا إلى معرفة علاقة التكنولوجيا الحديثة بالإدارة الضريبية، و ماهو ملاحظ أن هذه الأخيرة لا تعتمد كثيرا على التطورات التكنولوجية في تفعيل عملياتها الجبائية خاصة الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، على الرغم من ظهور مستجدات ضريبية حديثة من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من مستوى القطاع الضريبي و الممثلة في مواقع الانترنت كموقع المديرية العامة للضرائب و موقع جبايتك الذي يسمح من خلاله للأعوان الجبائين بمعالجة الطلبات و التصريحات بطريقة آنية و آلية في نفس الوقت، بالإضافة إلى نظام المعلومات SAP الذي يعتبر هذا الأخير نتاج تلاحم تكنولوجيا الإعلام و الإتصال الذي من شأنه أن يساعد في التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية.

كما اتضح من خلال نتائج تقييم ممارسة التكنولوجيا الحديثة على الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي أنه لا يوجد دور كبير و فعال في تطبيق عصرنه القطاع الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت، حيث وجدنا هذا الأخير يستخدم أقدم التقنيات مما أثر بالسلب على عمليتي الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.



الخاتمة العامة

ختاماً للبحث يمكن القول أن التكنولوجيا الحديثة كأسلوب يهدف إلى ترقية و تطوير الإدارة، أصبح ضرورة ملحة واجبة التطبيق في كل الطاعات و الميادين، بما فيها القطاع الضريبي الذي يعتبر من أهم القطاعات الحساسة في كل الدول، و ذلك يعود لكونه يرتبط بتحصيل الموارد الضريبية التي تؤدي دوراً هاماً في تزويد الخزينة العمومية بالأموال الضرورية، و مراقبة التصريجات الجبائية للمكلفين بالضريبة من أجل المحافظة على حقوق الخزينة العمومية، و عليه فإنه يمكن اعتبار أن تقييم فكرة عصنة الإدارة الجبائية في الميدان الضريبي له دور كبير و فعال في تحسين عمليتي الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

كما يمكن استخلاص في آخر هذه الدراسة أن تطبيق الإدارة الإلكترونية أصبح ضروري و حتمي بغية تقدم و عصنة الخدمة الضريبية. حيث أصبح تطبيقها يعتبر مقياساً لتطور الإدارات الجبائية في وقتنا الحاضر و مدى مقدرتها على الإستجابة لرغبات و انشغالات المكلفين بالضريبة و تقييهم أكثر من الإدارة و تحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات الضريبية و هو ما تسعى إليه الجزائر في الوقت الراهن. لذلك انطلقت لإرساء مبادئ نظام الإدارة الجبائية كبدائية لتحقيق العصنة و مواكبة التطورات الهائلة في هذا المجال، إلا أنها لم تصل إلى مراحل متقدمة من مستويات الإدارة الإلكترونية لوجود العديد من العراقيل التي حالت دون ذلك، و عليه فإن التحول نحو نظام ضريبي إلكتروني ليس بالأمر السهل، لذلك يجب وضع رؤيا و إستراتيجية واقعية لتفعيل دور التكنولوجيا الحديثة على مستوى القطاع الضريبي.

✓ **إختبار صحة الفرضيات** : لقد هدفنا هذه الدراسة لإجابة على الإشكالية المطروحة :

هل اعتماد الأنظمة الضريبية على التكنولوجيا الحديثة ساهم إلى حد كبير في تحسين الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي ؟

و من هذا المنطلق يجب التأكد من صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : تستفيد الإدارة الجبائية من استعمال التكنولوجيا الحديثة لتحسين نظامها الجبائي ، من خلال ما توصلنا إليه في الفصل الاول يؤكد ان هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية : لقد ساهمت تكنولوجيا الحديثة في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي. من خلال ما توصلنا إليه في الفصل الثاني يؤكد أن هذه الفرضية خاطئة.

✓ **نتائج الدراسة** : لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

الخاتمة العامة

- الرقابة الجبائية تعتبر أهم آليات مكافحة التهرب الضريبي و ركيزة من ركائز الحوكمة الضريبية، إلا أنها تعاني الكثير من الصعوبات المتمثلة في نقص الإمكانيات المادية و الكفاءات البشرية في ظل العدد الهائل من الملفات التي يجب مراقبتها، غموض و عدم استقرار التشريعات الضريبية، غياب الوعي الضريبي لدى مكلفين بالضريبة.
- التحصيل الضريبي هو الآلية القانونية الوحيدة التي تسمح بانتقال المستحقات الضريبية من المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية و الجماعات المحلية لخلق التوازن بين الإيرادات و النفقات.
- التكنولوجيا الحديثة لم تساهم بشكل كبير في تفعيل الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.
- مخطط عصرنة الإدارة الضريبية يعتمد على إدخال التكنولوجيا الحديثة في بعض عملياتها كالجداول و التصريح الشهري G50.
- لا يوجد نظام ضريبي موحد بتوافق و متطلبات الدول كلها.
- ازدواجية في المهام و تداخل في الصلاحيات بين المديرات الولائية و الجهوية للضرائب بسبب تعدد مستويات الرقابة و التسلسل الإداري، الأمر الذي من شأنه أن يعيق عملية الاتصال و التنسيق بين المصالح المركزية و الخارجية لإدارة الضرائب و من ثم عدم فعالية في السير.
- التأخر الكبير في إعداد برامج الإعلام الآلي بغرض لبيسر الالكتروني لشؤون المصالح الجبائية قد انعكس سلبا على مؤشرات سير الإدارة الضريبية.
- اعتماد الإدارة الضريبية على الانترنت في سير العمليات الجبائية من أهمها المديرية العامة للضرائب "DJI" و نظام المعلوماتي الجبائي "جباتيك".
- نظام المعلومات SAP عبارة عن شبكة إكسترنات تربط بين الإدارة الضريبية و المكلف بالضريبة من خلال نفس القواعد البيانات، حيث يسمح للمكلف بالضريبة بتقديم تصريحاته عن بعد عبر نافذة الشخصية SAP الخاصة به و الموجودة على الموقع الالكتروني جباتيك.
- لا تعتمد مديرية الضرائب على الانترنت الأمر الذي صعب من مأمورية الأعوان الجبائين في مجال الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.
- عدم اعتماد مديرية الضرائب على تكنولوجيا الشبكات ساهم في تعقد العلاقة إدارتها و المكلفين بالضريبة.

الخاتمة العامة

✓ **الاقتراحات:** من خلال النتائج المتوصل إليها و نزولنا إلى الميدان و الاقتراب أكثر من الواقع يمكن تقديم بعض الاقتراحات :

- مواصلة و دعم برنامج عصرنة إدارة الضرائب التي تباشره السلطات الجزائرية، لما يتضمنه من آثار حسنة و أهداف جد هامة و مفيدة بالنسبة للمكلفين بالضريبة، و إدارة الضرائب لزيادة فعالية السير.
- إعادة النظر في النظام الجبائي و ملء الثغرات الموجودة فيه و كذا محاولة تبسيط التشريعات الجبائية.
- الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي للتعرف بالخدمات المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب.

✓ **آفاق الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة و بالرغم من محاولة التطرق لجميع أبعاد الموضوع إلا أن حداثة الموضوع لا يمكن أن نحكم عليها في مجال هذا البحث، و لهذا يبقى مفتوح و مستمر من خلال ربطه بمتغيرات جديدة أو دراسته من نواحي أخرى و هذا الأمر الذي أدى بنا باقتراح إشكاليات جديدة نذكر منها ما يلي:

ما هو دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين الأداء الوظيفي لإدارة جبائية.

هل تحديث آليات الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي كافية للمساهمة في زيادة الحصيلة الضريبية.

هل تساهم ملائمة النظام الضريبي فعالية الرقابة الجبائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

(أ) الكتب :

- عامر الإبراهيمي قنداجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الادارية، الطبعة الأولى، دار السيرة عمان، الأردن 2008

(ب) الرسائل الجامعية :

1 - الدكتوراه :

- أسماء سفاري، دور التكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الخدمات السياحية لدول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015.
- هناء العبادوي، مساهمة في تحديد دور التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة التنافسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في العلوم التسيير، تخصص سير المنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016.
- 2 - مذكرات ماستر :
- جرهى نجية، فعالية الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة أم البواقي 2018.
- ربيع ناقة، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات و سير المخاطر، جامعة أم البواقي 2011 .
- ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية و دورها في التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة أكلي محمود أوالحاج بويرة 2015.
- عتاب تواتية، الرقابة الجبائية كأداة في محاربة التهرب و الغش الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة السير، جامعة أحمد ابن باديس، مستغانم 2018.

قائمة المراجع

- عبد الرزاق ساطور، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة جامعة أم البواقي 2019.

(ت) المنتقيات و المؤتمرات :

- علي عزوز، إيمان يخلق، نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر، أفاق و توجيهات، دراسة حالة المديرية العامة للضرائب، الملتقى الدولي السادس حول متطلبات و تحديات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر 2017.
- وشان أحمد، بلعزوز بن علي، ملتقى حول الاصلاحات الضريبية كأداة العصرية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 2017.

(ث) المجالات :

- خضير صبرينة، جنية عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الضريبي الجبائي و تنمية الايرادات الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مجلد 12 العدد 02 جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر 2019.
- شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية العدد 02، 2019.
- مسقم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، جامعة بليدة 02، الجزائر، 2020.
- مُجدّ قلبي، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفظ على موارد الخزينة العمومية و ضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلد الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، 2017.
- فلة محتال، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، جتمعة الأغواط الجزائر، 2020.

ج) مواقع الانترنت :

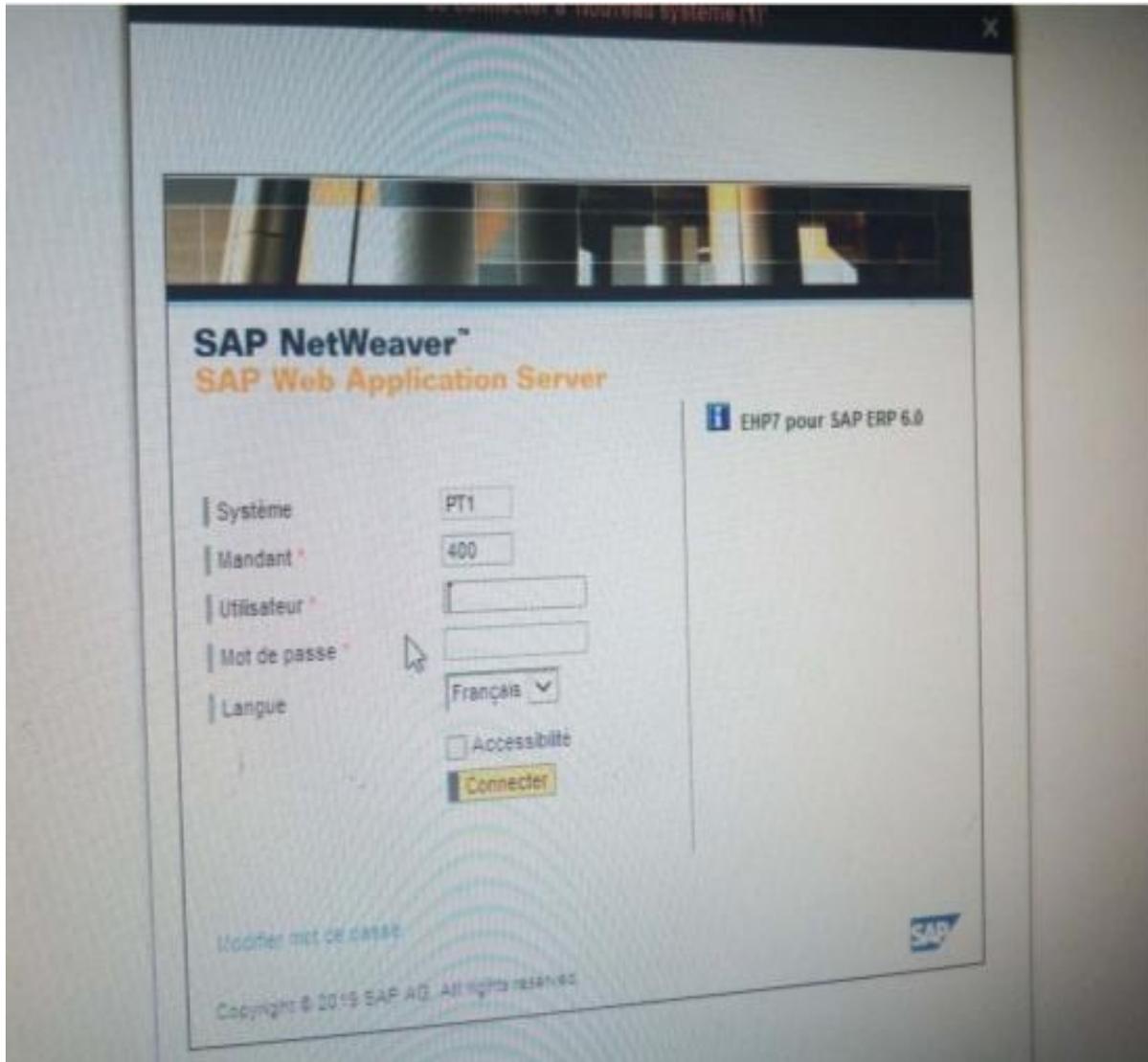
- <https://m.facebook.com>
- https://-univ_soukalras.dz
- Hbrarabic.com
- <https://www.noor-book.com>
- www.lirmm.fr-système de gestion de fichier
- <https://www.mfdgi-gov.dz/index.php/ar/com-smart-slider-3/modernisation-oor-plus-or/229-2014-05-20-08-45-32>

الملاحق

الملحق رقم 01 : نافذة خدمة جبايتك " jibay'tic "



الملحق رقم 02 : نافذو الوب SAP الخاصة بالأعوان الجبائين



المحاضرات

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، حيث قمنا بتحليل المفاهيم المتعلقة بمتغيرات هذه الدراسة و إبراز العلاقة بينهما، مع توضيح كافة المستجدات الحديثة في القطاع الضريبي ، أين تمت الاستعانة على المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات من العاملين في القطاع الضريبي لولاية عين تموشنت.

و توصلنا إلى أن الإدارة الجبائية بادرت إلى تحديث رقمنة قطاعها، إلا أن استعمال هذه التكنولوجيا نسبي خاصة في عمليتي الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الحديثة، الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي.

Summary :

This aims to the modern technology in activiting tax control and tax collection , where we analyzed the concepts related to the variables of this study and highlighted the relationship between them, while clarifying all the latest developments in the tax sector, where the interview was used as a means of collecting information from workers in the tax sector of the state of ain temouchent .

We have concluded that the tax administration has initiated the modernization of the digitization of its sector, but use of this technologi is relative, especially in the processes of tax control and tax collection.

Keywords : modern technology, tax control, tax collection.

